الخلاص
من الدولة الريعية

عـدنـان الجنـابي

الخـــلاص
من الدولة الريعية

دراسات
عراقية

الكتـــاب : الخلاص من الدولة الريعية
المؤلـف : عدنان الجنابي
التدقيق والإشراف اللغوي : دراسات عراقية
الطبعـــة : الأولى ٢٠١٦ بغداد ـ بيروت ـ أربيل

© حقوق الطبعة محفوظة لدراسات عراقية

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب أو تخزين مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله، على أي نحو، أو بأي طريقة سواء كانت «الكترونية» أو «ميكانيكية» أو بالتصوير، أو بالتسجيل أو بخلاف ذلك، إلا بموافقة كتابية من الناشر ومقدماً.

© All rights reserved. Not part of this publication may be reproduced stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronics, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without prior permission in writing of the publisher.

المقـدمـة

جاء إصدار كتيّب «الدولة الريعية والدكتاتورية»[1] عام ٢٠١٣ على عجل، للتنبيه إلى خطورة النتائج الوخيمة للدولة الريعية في العراق آنذاك. ولم يكن لدي الوقت الكافي للتوسع في البحث حول طبيعة الدولة الريعية وتجلياتها في العراق وسبل تجنب مخاطرها. إذ انصبّ الإهتمام على إصلاح العملية السياسية العرجاء ومحاولة إيقاف إنهيار العراق جراء الفوضى والتقسيم؛ ففي المقام الأول كان هذا شغلي الشاغل آنذاك. لذا اضطررت إلى الإسراع، من دون إيفاء جوانب الموضوع المختلفة حقها.

ورغم محاولات بعض القادة السياسيين في إعادة الحكومة إلى جادة الصواب، فإن سرطان الدولة الريعية، وما رافقه من دكتاتورية الفرد الواحد، كان قد تجاوز حدود إمكانية الشفاء، ما أدى إلى انهيار العاشر من حزيران ٢٠١٤، بسقوط الموصل، مستتبعاً بالمزيد من التشرذم والإنحدار نحو الفوضى ومخاطر التقسيم.

كان العراق منذ إنقلاب ١٩٥٨ يعاني أعراض الدولة الريعية المعروفة،

(١) عدنان الجنابي، الدولة الريعية والدكتاتورية، بيروت، دراسات عراقية، ٢٠١٣.

بعدما أخذ الدخل الريعي يرتفع، بسبب الزيادات في حصة الحكومة من مبيعات النفط التي شهدت طفرة كبيرة بعد تعديل إتفاقيات النفط عام ١٩٥١.

وإذا استعرضنا أنظمة الحكم وخصائصها، نجد أن التسلط الفردي والدكتاتورية كانت الصفات السائدة والمتزايدة لأنظمة الحكم المتعاقبة بعد عام ١٩٥٨. كما نلاحظ أن تكريس الدكتاتورية والفساد تصاعد بشكل متزامن مع زيادات حصة النفط من الدخل الوطني، بشكل نسبي أومطلق.

كان حازم الببلاوي، ومن قبله ومن بعده ممن أسسوا ونظّروا وحللوا صفات الدولة الريعية، قد شخّص أربع سمات للدولة الريعية:

١ ـ أن يكون الدخل الريعي (من النفط) هو الدخل السائد في الاقتصاد، بحيث يشكل النسبة الأكبر من الدخل الوطني، وبالتالي من موازنة الحكومة.

٢ ـ لا تشكل الأيدي العاملة المحلية في إنتاج النفط إلا نسبة ضئيلة من مجموع القوى القادرة على العمل في البلاد.

٣ ـ الدخل الناجم عن الريع النفطي يأتي من خارج البلاد، أي من بيع النفط إلى الدول الأخرى، ما يعني أن زيادة الدخل لا تتطلب تنمية إقتصادية محلية لتحقيق مداخيل أكبر للحكومة.

٤ ـ في جميع الدول الريعية تكون الحكومة هي المتلقي للدخل الريعي النفطي.

وقد شخّص جميع الباحثين في هذا المجال ميل الدول الريعية النفطية النامية إلى الدكتاتورية والإستبداد في الحكم، بسبب قدرة الحاكم على تسخير أعداد كبيرة من الأجهزة القمعية لخدمته. كما يميل حكام هذه البلدان إلى إهمال الأنشطة الإنتاجية الأخرى في الاقتصاد، مثل الصناعة والزراعة والسياحة والتجارة والخدمات، لأن موارد النفط تكفيهم. فلا يحتاجون في استمرارهم في

الحكم إلا إلى طبقات طفيلية من المرتزقة والفاسدين المعتاشين على الحكومة والحاكم. أما ما عدا ذلك من منتجين وطبقة متوسطة ومثقفين وفنانين، فإما أن يكونوا معتاشين على الحاكم، أو معارضين يدفع بهم النظام إلى القتل أو السجون أو الهجرة، وأحياناً إلى السكوت على مضض.

أما حالة العراق منذ الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، فهي أكثر سوءاً من الدول الريعية الأخرى في درجة اعتماد الاقتصاد على الريع النفطي واعتماد موازنة الحكومة على إيرادات النفط. فقد رافق الاحتلال إنهاء مؤسسات الدولة، التي كانت متهالكة على أية حال، وتدمير ونهب البنى التحتية للدولة والإقتصاد.

وقد تسبب إلغاء مؤسسات الدولة وقانون إجتثاث البعث، وبعض القوانين الغريبة على طبيعة الشعب العراقي وثقافاته، إلى ظهور آفات جديدة، وتفاقم آفات مزمنة قديمة. وسرعان ما نجم عن تفتيت الجيش، والأجهزة الأمنية الأخرى، حرمان المجتمع من صمام الأمان الوحيد لتوفير الأمن للمواطنين. ومهما كان تحفظنا على ممارسات النظام السابق باستعمال الجيش لقمع المعارضين، وشرائح هامة من أبناء الشعب العراقي مثل الكورد، كانت هذه الأجهزة تحتوي على عناصر محترفة قادرة على ضبط الأمن وحماية أرواح الناس وممتلكاتهم والممتلكات العامة من الفوضى والسلب والنهب. لقد أدت الفوضى الناجمة عن حل الأجهزة الأمنية فيما بعد إلى تفشّي الجريمة المنظمة والإرهاب.

لن ينسى العراقيون، كما لن ينسى العالم كله، مشاهد حرق المنشآت العامة ونهب أموال الدولة تحت أنظار دبابات الاحتلال. ولم يسلم من ذلك النهب والتخريب حتى المتحف العراقي والبنك المركزي.

جرى نهب وتدمير وحرق منشآت القطاع العام، وهي عماد الإقتصاد العراقي آنذاك؛ فضلاً عن تشريد عشرات الآلاف من العمال المهرة والمهندسين والفنيين، وتركهم دون مصدر رزق. أما من أعيد منهم إلى مؤسسات الدولة الأخرى، فتحولوا إلى جيش من العاطلين غير المنتجين. فتفشى مرض في كل

مرافق الدولة هو عدم الإلتزام بالدوام، وعدم الاهتمام بالعمل، ومن ثم اللجوء إلى الرشوة والفساد. وأدى تسريح الجيش والأجهزة الأمنية دون تقاعد أو دخل، إلى تحول مئات الآلاف من المحترفين المدربين على حمل السلاح وأساليب القتال، إلى الجريمة المنظمة والمقاومة، ومن ثم إلى الإرهاب تحت مختلف المسميات.

في هذه الأثناء، تم تجاهل الصناعة والزراعة، ففُتح الباب على مصراعيه أمام الإستيراد الفوضوي الذي لا قدرة للمنتجين المحليين على منافسته في ظل واقع كهذا. وتحول الريف من منتج للغذاء وداعم إقتصادي للمدن، إلى حاضنة للإرهاب وملاذ للجريمة المنظمة والتخريب.

حاولت الحكومات المتعاقبة، من مجلس الحكم والحكومة المؤقتة والحكومة الإنتقالية إلى حكومة الولاية الثانية للمالكي، القيام بأعمال ترقيعية لإحياء بعض مؤسسات الدولة. لعل أجرأ وأهم هذه المحاولات ما أنجزته الحكومة المؤقتة برئاسة الدكتور إياد علاوي، الذي شرع بإعادة وزارة الدفاع وتشكيل نواة لجيش محترف، وإعادة جهاز المخابرات، وإعطاء رواتب وحقوق تقاعدية لبعض العسكريين والمدنيين. إلا أن هذه المحاولات لم تكتمل لقصر عمر تلك الحكومة، ولعدم مواصلة الحكومات اللاحقة للإصلاحات التي بدأتها الحكومة المؤقتة.

في هذه الأثناء كان العنصر المفقود في العملية السياسية، وفي صياغة الدستور، والانتخابات المتلاحقة، هو المشروع الوطني الجامع والهوية الوطنية. برزت على السطح الهويات الطائفية والقومية والجهوية. فبات العراق (مكوناتٍ) وليس أحزاباً وأيديولوجيات وبرامج. صارت المحاصصة الطائفية والجهوية هي الحاسم في كل الخلافات والمشاركات والعلاقات. وفي غياب الهوية الوطنية والبرامج السياسية، غدا الصعود إلى المجالس النيابية والمحلية مفتقراً إلى الإعتدال والوطنية والهوية العراقية. بالتالي، هاجر أو صمت أكثر

السياسيين الوطنيين والمعتدلين، ولحق بهم العلماء والمثقفون والفنانون. إذ لا صوت يعلو على صوت الطائفية والقومية والجهوية. فاجتثاث البعث صار سيفاً مسلطاً على كل من عمل في مؤسسات الدولة قبل عام ٢٠٠٣. وفي غياب مجلس الخدمة، صار التعيين في دوائر الدولة لغير المؤهلين من المنتمين إلى أحزاب السلطة. فاعتُمد «الدمج» أساساً لتقدم مجموعة من غير المحترفين في الجيش والمؤسسات الأمنية. جرى كل هذا برعاية من زعماء الطوائف والمتسلطين على مراكز القرار ـ أغلبهم يفتقر إلى الخبرة في إدارة شؤون الدولة.

رغم أن إقليم كوردستان كان، ولا يزال، يشكل إستثناءً للقاعدة، فهو لم يسلم من الأعراض الخطيرة للدولة الريعية. فالإقليم لم يطبق إجتثاث البعث، ولم يسرح قواته العسكرية والأمنية السابقة (البيشمركة والأسايش)، فاستطاع تجاوز نهب الدولة وأموالها. كما أن لقادته خبرة في العمل السياسي والإدارة العامة على مدى عقود من الزمن. إنما اتضح تدريجياً تمركز السلطة بأيدي عوائل وفئات محدودة. يعاني الاقتصاد، رغم إزدهاره الظاهري بالإعتماد على الإستثمار الخارجي، ضعفاً هيكلياً خطيراً، يتمثل بعدم ظهور صناعات محلية وإنتاج زراعي مناسب وطبقة متوسطة بحجم التنمية الظاهرية. هذا الضعف الهيكلي، الذي تسببت به عوائد النفط الخارجية، سوف يزيد من هشاشة التجربة التنموية المنقوصة في الإقليم، كلما زادت حصة النفط من الاقتصاد المحلي فيه.

وبعد مرور ثلاث سنوات على نشر كتيب «الدولة الريعية والدكتاتورية» وما حصل للعراق، خاصة بعد احتلال الموصل من قبل الدولة الإسلامية، أجدني مضطراً للعودة إلى الموضوع، وبشكل يحاول طرح الحلول بوضوح وتفصيل أكثر. لا يكون المسعى منجزاً ما لم يكتمل تشخيص المرض. لذا كان لزاماً تقسيم هذا المؤلف إلى ثلاثة فصول. الأول يستعرض مجدداً، بشكل أكثر وضوحاً «أعراض الدولة الريعية». ونحتاج من وجهة النظر التحليلية إلى فصل

آخر لتشخيص أهم «أعراض الدولة الريعية في العراق» ـ ما يعالجه الفصل الثاني. أما سبل الخلاص من الدولة الريعية فيختص بها الفصل الثالث «الخلاص من الدولة الريعية» الذي يبحث في إشكالية معالجة أمراض مزمنة ناتجة عن الدولة الريعية ومتزايدة منذ عام ١٩٥٨، في الوقت الذي تخوض البلاد حرباً مريرة ضد الإرهاب.

الفصل الأول

الـدولــة الريعيــة

الـريــع

عرف آدم سمث الريع (Rent) بأنه «القيمة المدفوعة لاستعمال الأرض»، مشيراً إلى أن الريع يدفع لعناصر الإنتاج المحدودة بالطبيعة، ولا تتغير بتغير السعر أو القيمة، ولا تتأثر كمياً بعوامل العرض والطلب. كان مفهوم آدم سمث للريع يدور حول ما يطلبه المالك لإيجار أرضه.

والريع في اللغة العربية هو «النماء». وبذلك فهو يختلف عن معنى «الإيجار»، الذي ينطبق على القيمة التي يطلبها المالك عن استعمال أرضه أو عقاراته ممن يريد الانتفاع منها.

قام ديفيد ريكاردو[١] بتطوير مفهوم الريع أو الإيجار، مسبغاً عليه الدقة الأكاديمية التي يُسترشد بها حتى اليوم من قبل علم الاقتصاد. والريع عند ريكاردو يشمل الريع التفاضلي (differential rent) الذي يفيدنا في ضبط مصطلح

(١) David Ricardo, On the Principles of Political Economy and Taxation -London, John Murray, 1817.

ريع المنجم والريع النفطي المشتق منه. كما يشمل ريع الموقع وعناصر الطبيعة التي تشارك في تكوين القيمة المالية (النقدية) للريع أو الإيجار.

يهمنا في بحثنا عن علاقة الريع بالدولة الريعية (Rentier State) الريع التفاضلي الذي يعتبره ريكاردو الدخل الإضافي من الأرض الزراعية، المتأتي من الميزة الاقتصادية جرّاء استعمال وحدة المساحة نفسها، بما يتجاوز عائد الأرض الحدية المستعملة للغرض نفسه، أي ما يتجاوز الكلفة عند تساوي عناصر الإنتاج من عمل ورأسمال. الأرض الخصبة تنتج غلة أعلى من الأرض الرديئة حتى لو استعملنا المدخلات نفسها من بذور وأسمدة وعمل ومياه. الأرض «الحدية» تغطي الكلفة، وما دون الحدية لا تستغل. أما الدخل الناتج من الأرض الأخصب من الحدية فهو «ريع». وهو بهذا المعنى غير الإيجار التعاقدي المتأتي من الأرض أو العقار للغير. ينطبق الريع الريكاردي على ميزات الموقع والعوامل الطبيعية. ومن هذا المفهوم جرى اشتقاق ريع المنجم الذي يطبق اليوم على الريع المتأتي من إنتاج الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز عندما تكون كلفة الإنتاج أقل بكثير من سعر البيع.

تستعمل كلمة (الريع) باللغة العربية و (Rent) باللغة الإنكليزية بعدة معانٍ، تختلف عما أوردناه أعلاه في تعريف الريع الإقتصادي بمفهوم ديفيد ريكاردو. فالريع يستعمل كبديل لكلمة (Royalty) بمفهوم «الإتاوة» أو «حصة المالك ـ الملك». بالنسبة إلى الصناعة النفطية، وردت الكلمة للتعبير عن دخل مستقل عن الضريبة باعتبارها حصة للمالك قبل احتساب الضريبة. كان هذا الإستعمال شائعاً في زمن الإمتيازات، ولا يزال يستعمل في بعض العقود النفطية. أما الاستعمال الشائع لكلمة (Rent) باللغة الإنكليزية فهو ما يتعلق بإيجار البيوت والعقارات.

حسب علمنا، أول من جمع مفهوم الريع مع مفهوم الدولة تحت مسمى

الدولة الريعية (Rentier State) هو حسين مهدوي[١] في بحثه «نمط ومشاكل التنمية الإقتصادية في الدول الريعية ـ حالة إيران».

شخّص مهدوي طبيعة الدولة الريعية في أنها الدولة التي تعتمد بالدرجة الأولى على دخل ريعي يتأتى من مادة أولية (النفط). والدولة بهذه الحال تعتمد على دخل مستديم يأتي من الخارج. وهذه الوضعية تتجسد في الدول النفطية النامية، حيث لا يشارك الإقتصاد المحلي بشيء يذكر في إنتاج النفط أو تصنيعه.

ومن صفات الدولة الريعية، بحسب حسين مهدوي، الميل إلى التضخم في حجم الدولة وحجم القوات الأمنية والمسلحة، واللجوء إلى الدكتاتورية.

وقد طوّر حازم الببلاوي[٢] هذا المفهوم، مشخِّصاً أربع خصائص رئيسية تشترك فيها الدول الريعية في العالم العربي ـ كما أشرنا سابقاً.

من الصفات الملازمة للدولة الريعية أن تكون الدولة هي المشغِّل الرئيسي للناس، ما يجعلها بيروقراطية متضخمة وغير كفوءة. في مثل هذه الظروف، يصعب ظهور مجتمع مدني نشيط. وبالتالي لا يكون ثمة دافع للتطور نحو الديمقراطية.

الـدولـة

لربما يعود تعريف الدولة الحديثة إلى ماكس فيبر (Max Weber) [٣]، لجهة أنها «كيان بإمكانه أن يحتكر الإستعمال المشروع للعنف (السلاح) ضمن حيّز جغرافي معين». وذهب بعد ذلك إلى الإقرار بأن الدولة الحديثة تتكون من

---

(١) Mahdawi, H. "The pattern and problems of economic development in rentier states The case of Iran". In cook M.A.,ed. *studies in the economic history of the Middle East,* 'London, Oxford University press 1970.

(٢) Bablawi, H.: " The Rentier state in the Arab world", H. Beblawi and G. Luciani! (eds) *the Arab State* New York, Croom Helnss, 1987.

(٣) محاضرة ألقيت في بافاريا، ١٩١٩، Weber, Max «Politics as a Vocation».

مؤسسات تعتمد بصورة متزايدة على السلطة المبنية على الشرعية ـ العقلانية.

تطور مفهوم الدولة الحديثة إلى مفهوم الدولة القومية (The Nation- State) لتكون حيزاً جغرافياً يضم مجموعة من الناس ذات ثقافة مشتركة، بإمكانها أن تكون (أمة ـ دولة) تحتكر العنف في حدودها، وتتمتع بشرعية قانونية، اعتماداً على قيم مشتركة. تحول هذا التعريف الهلامي إلى قيام عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى، فأصبحت الدولة هي الكيان المعترف به قانونياً (Dejure) من قبل المجتمع الدولي ممثلاً بعصبة الأمم. واستمر هذا التعريف القانوني للدولة المقترن بالقبول في عضوية منظمة الأمم المتحدة التي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية.

على هذا الأساس، دولة العراق الحديثة نالت الإعتراف من عصبة الأمم عام ١٩٣١، وهو متواصل حتى يومنا هذا. ولا رأي قانوني واضح لوجود دولة في العراق خلال فترة الاحتلال، بعد صدور قرار مجلس الأمن باعتبار العراق دولة محتلة.

تكتسب المجتمعات صفة «الدولة» عندما تستطيع ضمان وحدة السلاح و«احتكاره». ويكون ذلك من خلال الجيوش والأجهزة الأمنية التابعة لهذه الدولة. وتعتمد الدول الحديثة المعرفة بالدولة القومية (The Nation - State) على حكم القانون (The Rule of Law). بيد أن الحكم بقانون لا يعني بالضرورة العدالة أو الديمقراطية في الحكم. فالإتحاد السوفياتي كان دولة تطبق الحكم بقانون؛ كذلك كوريا الشمالية وكوبا تحكمان بقانون. ومن بين الدول العربية يحكم بقانون كل من المغرب ومصر والأردن والإمارات والكويت، وإلى حد ما، لبنان. ولا يمكن اعتبار هذه الدول ديمقراطيات ناجزة ومكتملة من كل الوجوه.

الحكم بقانون يسبق التعددية والديمقراطية المتميزة بالتداول السلمي للسلطة. وليس ثمة بين الدول العربية واحدة يتم تداول السلطة فيها سلمياً سوى

لبنان، ومؤخراً تونس. أما سائر الدول العربية التي تدعي اتباع الديمقراطية، فهي ديمقراطية إنتقائية لا تشمل التداول السلمي للسلطة، رغم أن بعضها يجري انتخابات بصورة منتظمة. لكن هذه الانتخابات لا تفضي إلى تداول سلمي للسلطة يشمل قمة هرم السلطة. هذا ما ينطبق أيضاً على إيران التي يتم فيها تداول سلمي لكل أطراف السلطة سوى الولي الفقيه الذي يمسك بزمام القرار النهائي. ومثله حكام دول الخليج وبعض الدول العربية التي تجري انتخابات لا تشمل قمة الهرم السلطوي.

لا تكون الدولة الريعية بالضرورة دولة «فاشلة»، لكنها تميل إلى الدكتاتورية، مثل جميع الدول العربية النفطية ونايجيريا وأنغولا وفنزويلا وإيران وغيرها. ويسود في كل الدول الريعية نظام إقتصادي فاشل، ونموذج تنموي يأخذ إلى التداعي كلما انخفضت أسعار النفط.

فالدولة الريعية هي الدولة «النامية» التي تعتمد على ريع النفط الخارجي بالدرجة الأولى في إقتصادها.

أما الدولة «الفاشلة» فهي الدولة التي تكون فيها قوى مسلحة قادرة على بسط نفوذها خارج سيطرة الدولة. فالسودان دولة فاشلة، وكذلك يمكن عتبار لبنان دولة فاشلة لوجود سلاح حزب الله الذي يصعب على الجيش اللبناني السيطرة عليه. وكان العراق دولة فاشلة بين ١٩٩١ وحتى الاحتلال عام ٢٠٠٣، لوجود قوى مسلحة خارجة على سيطرة الدولة في كوردستان، وكذلك ما مثلته الإنتفاضة الشعبانية من قدرة على الخروج على سلاح الدولة والتفوق عليه أحياناً.

ليست كل دولة ريعية هي دولة فاشلة. فالعكس يصح في أغلب الأحيان لقدرة الدولة الريعية على تكوين أجهزة قمعية قادرة على فرض دكتاتوريتها، كما كانت الحالة في حكم صدام حسين، حتى عام ١٩٩١، وليبيا حتى سقوط معمر القذافي؛ وكذلك دول الخليج وإيران وعدد من الدول الريعية الأخرى. وما

يؤدي بالدولة الريعية إلى «الفشل» هو إنزلاق بعض الحكام في مغامرات مدمرة داخل وخارج البلاد، وفقدان الشرعية في مفترق حاسم يدفع بالمجتمع إلى الثورة كما حدث في ليبيا، أو الحرب الأهلية كما حدث في نيجيريا.

فضلاً عن ذلك، ليست كل دولة دكتاتورية هي دولة ريعية، بل إن جميع الدول الريعية المعتمدة أساساً على الريع تميل إلى الدكتاتورية. فظهور الدكتاتوريات سبق نشوء الدول الريعية الحديثة؛ والكثير من عناصر الدكتاتورية لا علاقة لها بالريع النفطي.

إنتقلت سوريا بسرعة من حالة الدكتاتورية التي تحكم بقانون، إلى حالة «اللادولة»، بعد مرحلة إنتقالية سريعة هي حالة ظهور سلاح خارج على الدولة، بحيث تعجز القوات المسلحة للدولة وأجهزتها الأمنية من السيطرة عليه. لكن ظهور «حكومات» ودويلات خارجة على سلطة الحكومة المركزية يعتبر حالة أبعد من الدولة الفاشلة إلى ما يمكن إعتباره حالة اللادولة.

المقاربات الحديثة إلى موضوعة الدولة الريعية

من المفارقات أن أهم ما كتب عن الدولة الريعية وضع أصلاً باللغة الإنكليزية. وقد نشرت «دراسات عراقية» كتابين مهمين عن طبيعة الدول الريعية: هما كتاب تيري لين كارل، مخاطر الدولة النفطية: تأملات في مفارقه الوفرة، ترجمة عبد الإله النعيمي[١]، وكتاب النفط والإستبداد: الاقتصاد السياسي للدولة الريعية، لمجموعة من المؤلفين[٢]. ورغم القيمة المرموقة لهذين الكتابين، إلا أنهما يعتبران من المساهمات في الاقتصاد التطبيقي، أكثر من أهميتهما في إغناء النظرية الاقتصادية لمفهوم الدولة الريعية.

---

(١) تيري لين كارل: **مخاطر الدولة النفطية ـ تأملات في مفارقة الوفرة**، ترجمة عبد الإله النعيمي بيروت، دراسات عراقية، ٢٠٠٨.

(٢) مجموعة مؤلفين: **النفط والإستبداد، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية**، بيروت، دراسات عراقية ٢٠٠٨.

لا يجوز في هذا الصدد تجاهل ما قام به عدد من الإقتصاديين العرب من شروح وتحليلات، وأكثرها على شكل مقالات تستعير مما سبق أن طرحه حسين مهدوي وحازم الببلاوي.

يعيد حازم الببلاوي[١] صياغة مفهومه للدولة الريعية دون تغيير هام في تحديد ما تتميز به الدولة الريعية من مبادئ سبق أن أشرنا إليها. غير أنه يصف ما أستجد في الدول الريعية في المنطقة العربية وتأثيرها على الدول «شبه الريعية» في المنطقة. ومجموعة الدول شبه الريعية مثل الأردن وتونس والمغرب، تأخذ بعض سمات الدول الريعية (النفطية) بسبب التأثير الثقافي والإجتماعي، بالإضافة إلى التأثير الاقتصادي، لتحويلات العاملين في الدول النفطية والمساعدات الخارجية. لا تذهب تحويلات العاملين مباشرة إلى الدولة رغم أنها تأتي من الخارج، مثل إيرادات النفط. وبهذا المعنى يصبح الاقتصاد ريعياً، وإن لم تكن الحكومة (الدولة) طرفاً في ذلك. إلا أن المساعدات والمنح وبعض القروض تذهب إلى الحكومات، ما يجعلها قادرة على ممارسة نشاطات سلطوية تعجز عنها دولة الجباية أو دولة الإنتاج. فنرى أن الدولة شبه الريعية لديها جيوش وأجهزة أمنية متضخمة وجهاز حكومي مترهل وقطاع عام هائل يحظى بالرعاية، وقطاع خاص ضعيف يعتاش طفيلياً على منافع الدولة.

وتجدر الإشارة هنا إلى الإسهام المتميز لعمر الرزاز في بحثه «الطريق الصعب نحو عقد إجتماعي جديد: من دولة الريع إلى دولة الإنتاج»[٢]، والمحاضرات التي ألقاها حول هذا الموضوع، والنقاشات الهامة التي دارت حوله.

---

(١) Hazem Beblawi, 'Political Identity and Economic Interest', In *Configuring Identity in the modern Arab East*. Samir Seikaly (ed), 2009.

(٢) عدة محاضرات متوفرة على اليوتيوب، منها محاضرته في المؤتمر السنوي الأول للعلوم الاجتماعية والإنسانية آذار/ نيسان ٢٠١٢.

يسهم عمر الرزاز بإطلالة نظرية وتطبيقية متميزة في تحليله للأسس الاجتماعية والثقافية والتاريخية لطبيعة «دولة الريع» في المنطقة العربية. وطروحات الرزاز لا تبتعد عن الأسس الاقتصادية في مفهوم الدولة الريعية، إلا أن مساهمته ذات طبيعة إجتماعية/ سياسية أكثر منها إقتصادية بحت. يقول الرزاز إن العقد الاجتماعي للدولة الديمقراطية الغربية مبني على موافقة المحكوم على دفع ضرائب (أو نسب من الإنتاج) إلى الحاكم، مقابل قيام الحاكم بتوفير الخدمات والأمن إلى المحكوم. وإذا ما حاد الحاكم عن هذا العقد الاجتماعي، فإن المحكوم يغير الحاكم عن طريق الإقتراع (الانتخابات).

مثل هذا العقد الاجتماعي لا يتوافر في دولة الريع. يعود الرزاز بهذا العقد الاجتماعي العربي الشرقي إلى صدر الإسلام، إبتداء من معاوية بن أبي سفيان الذي اعتبر الأرض ملكاً له وحده، وما يعطيه فهو فضل يتفضل به، وما يحتفظ به فهو حقه الشرعي. ويرى الرزاز أن هذا العقد الاجتماعي تجذر في الدول العربية المصدّرة للنفط، فأصبح الحاكم يملك البلاد والعباد، وكل ما حوله يعتاش عليه.

يقرّ الرزاز بصعوبة الخلاص من الدولة الريعية، لكنه، مع ذلك، يقترح طريقاً لعقد إجتماعي جديد، يغير من عقد «الإذعان» لجميع الأنظمة العربية الحالية. يرتكز العقد الاجتماعي الجديد على سبعة عناصر لإحكام السيطرة على الريع المحلي:

١ ـ من الإستبداد إلى التحول الديمقراطي وفصل السلطات.

٢ ـ من سلطة الريع إلى حاكمية حقيقية للثروة والمال العام.

٣ ـ من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي.

٤ ـ من التهميش إلى التشغيل.

٥ ـ من عنصر بشري مذعن إلى عنصر بشري خلاق.

٦ ـ من تشرذم سيادي عربي إلى تكتل سيادي عربي (لحماية الدولة القطرية).

فيكون الرزاز قد مزج بين الإطار الاقتصادي للدولة الريعية والإطار السياسي الاجتماعي للإصلاح. وهذه إضافة إلى دعوة الإقتصاديين لـ«تنويع» الاقتصاد.

لكن جميع الإقتصاديين والسياسيين وعلماء الاجتماع العرب يقفون حائرين أمام «الطريق الصعب» للإنتقال من الدولة الريعية (النفطية) إلى دولة الإنتاج أو دولة الجباية. ونسمع على مدى أكثر من نصف قرن عن بناء إقتصاد متوازن يقل فيه الإعتماد على النفط، وكل ما حصل حتى الآن هو زيادة الإعتماد على النفط، وتفاقم تسلط الحكام، وتراكم ثرواتهم.

ويصعب بهذا الصدد الإنتقال من تمنيات الباحثين والمنظرين إلى الخروج بحل عملي وواقعي للخلاص من الدولة الريعية إلى دولة الإنتاج أو دولة الجباية، ومنها إلى التعددية والديمقراطية. و«خروج» العراق وليبيا من دكتاتورية الدولة الريعية إلى وضع أفضل لا يزال يرمي بالبلدين إلى مجهول لا يعرف مداه حتى الآن.

إن طروحات عمر الرزاز وسواه من دعاة التغيير في الدولة الريعية قد تنطبق على الدول «شبه الريعية»، مثل الأردن والمغرب وتونس ولبنان، ولكنه صعب التطبيق في الدول الريعية النفطية التي تتغير إما بتدمير الدولة مثل العراق وليبيا، أو بإستمرار العقد الاجتماعي القديم، كما هي الحال في الخليج.

الدولة والمواطن

لم تظهر الديمقراطية التمثيلية (representative democracy) دفعة واحدة ناضجة بتجلياتها وشموليتها، التي نشاهدها اليوم في الدول حيث ترسخت الديمقراطية الغربية. كما أن الديمقراطية المثالية غير سهلة المنال حتى اليوم. فلا

تزال بعض الديمقراطيات تحرم فئات مهمة، مثل النساء أو ألاقليات، من بعض الحقوق والإمتيازات في المشاركة بإدارة الدولة.

إنما حتى في ظروف الدكتاتوريات الإقطاعية في القرون الوسطى، وفي الإمبراطوريات العربية والإسلامية، كان هناك نوع من التعايش بين الحاكم والمحكوم. فالحاكم يحتاج إلى قبول المحكوم بدفع الخراج، أو الإتاوة، أو الضريبة، لكي ينفق على إدارة الدولة وجيوشها وخدماتها.

تجسّدت بداية الديمقراطية البريطانية منذ ثورة كرومويل، في مقولة أن «لا ضريبة دون تمثيل» (no taxation without representation). ثم جاءت الدولة الريعية في العالم الثالث متمثلة في الدول النفطية، وبعض دول المناجم في أفريقيا، لتقلب المعادلة. فأصبح الحاكم يستلم ريعاً من الخارج يمكّنه من الحكم دون الحاجة إلى الاعتماد على الضرائب المفروضة على المحكوم. بات المحكوم هو من يحتاج إلى الحاكم ليشغّله، ويتكرم عليه بالخدمات وأفضال الدولة الخدمية (دولة الرفاه welfare state) التي يتفضل الحاكم بها على شعبه المسكين. هنا نتحدث عن ظاهرة تتمثل في دول من العالم الثالث هي فقيرة في الأصل، وبالذات في مرحلة ما يسمى مرحلة التحرر من الإستعمار والإستقلال السياسي بعد الحرب العالمية الثانية.

لا ينطبق هذا الكلام على الثروات الريعية النفطية والمنجمية في بعض الدول المتقدمة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا والنرويج وأستراليا. فمنها من منح دساتيرها الملكية لما في باطن الأرض إلى مالك الأرض، كما في الولايات المتحدة، أو الحكومات المحلية مثل كندا. ومنها ما لديه من التعددية الاقتصادية والمؤسسات الدستورية والمجتمعية ما يحميه من طغيان الدولة الريعية. ولا تملك الدولة المركزية في هذه الحالات سوى فرض ضريبة على المالك أو على الشركات المستثمرة للثروة.

أما في الدول النفطية في العالم الثالث، فإن ملكية الدولة للثروات المنجمية

جعلت الدولة في موقع المالك المتسلط، لا في موقع الحاكم المحتاج للمحكوم في نفقات الدولة وفي دخله الشخصي. على العكس من ذلك، بنى حكام ومشايخ دول الخليج الصحراوية الفقيرة دولهم وممالكهم بالكامل من أموال النفط الريعية القادمة من الخارج. وتصرفوا كأن الله وهبهم هذه الأموال، كمن يملكون البلاد والعباد. هناك من يقول إن دول الخليج مشايخ وإمارات وممالك رحيمة، وفيها «مستبد عادل» ينشر الرفاهية على الجميع. لكن إذا استثنينا إمارة دبي (وهي نموذج فريد في التنمية غير المعتمدة كلياً على الريع النفطي، وثروتها يتمتع بها ناس من غير أهلها)، فإن نموذج الدولة الريعية الخليجية غير موفق. إذ تشير الدراسات التي أجرتها الأمم المتحدة والبنك الدولي، وهي جهات محايدة وغير معادية لشعوب دول الجزيرة العربية، إلى فشل النمط الريعي في الخليج، كما في غيرها من الدول الريعية. فالتعليم لا يخدم حاجات التنمية، وبطالة الشباب على أشدها، والمرأة في غاية الحرمان. كما تؤكد الدراسات والبحوث المختلفة على أن المنطقة فشلت في تحويل ثروتها النفطية الهائلة إلى تحسين مستوى رفاهية الإنسان وخفض الحرمان البشري. هذا الحكم لا ينصب على اليمن والسودان فحسب، حيث الريع النفطي لا يزال في بداياته، بل يشمل دولاً مثل الكويت والجزائر. هنا يدور سؤال قديم جديد: هل دول الخليج في مأمن من متلازمة الريع/ الدكتاتورية؟ الجواب يجب أن يكون: كلا.

ليس الموضوع احتمال نجاح هذه الدول وتطورها إلى نماذج ناجحة اجتماعياً وتنموياً، بل حتمية زمن السقوط المروّع الذي شاهدناه في ما يسمى الربيع العربي. فعناصر الفشل واضحة في كل هذه الأنظمة. والإستعصاء الذي تعاني منه الكويت في مختلف جوانب الحياة يستحق الدراسة لمعرفة أسباب هذا العجز الحكومي والنخبوي في إدارة الدولة. كما تعاني السعودية من أزمات مستعصية تنموياً واجتماعياً، وتبلغ بطالة الشباب، خاصة الجامعيين منهم حوالى ٣٠٪، رغم الثروات الطائلة التي تنهال على المملكة.

الدولة الريعية النفطية

تعتبر المكسيك وفنزويلا من أعرق الدول النفطية منذ أواخر القرن التاسع عشر. إنما لعبت الإيرادات النفطية المتأتية من الخارج دوراً هاماً في الميل نحو الدكتاتورية في كل منهما؛ علماً بأن الدخل الريعي القادم من الخارج لم يكن هو المهيمن على الاقتصاد المكسيكي. فنرى في هذا البلد تقلباً بين الديمقراطية والدكتاتورية يتزامن مع زيادة أو نقصان حصة النفط في صادرات المكسيك، تبعاً لتقلبات الإنتاج خلال القرن الماضي. وبالعكس، فإن الدخل الريعي ظل مسيطراً على الاقتصاد الفنزويلي، مما جعلها حتى اليوم تميل إلى الدكتاتورية. لقد دفع تضخم الدولة وفسادها المحتوم بابلو بيريز الفونسو، المهندس المؤسس لمنظمة أوبك إلى القول: «سيجلب النفط علينا الخراب». وهكذا نجد فنزويلا اليوم من أكثر دول أميركا اللاتينية تخلفاً واضطراباً رغم ثرواتها الهائلة.

عند دراسة حالتي ماليزيا وإندونيسيا والأنماط التنموية الناجحة فيهما، نلاحظ أن النفط والمطاط لم يكونا المحرك الأساس للإقتصاد، في حالة ماليزيا بالذات. ورغم ظهور الحكم التسلطي لمهاتير محمد، كان حكمه دوماً من نوع التسلط الرحيم، ما سمح بظهور نموذج تنموي ناجح في ماليزيا، خاصة بعد أن تقلصت حصة النفط في صادراتها. غير أن إندونيسيا سقطت منذ البداية بعد حرب التحرير التي قادها سوكارنو، في مخالب الدكتاتورية العسكرية، من إشتراكية سوكارنو إلى رأسمالية الدولة الريعية الدكتاتورية لسوهارتو. لم تأخذ إندونيسيا فرصتها من التنمية، والحكم التمثيلي إلا بعد تدهور صادرات إندونيسيا النفطية، إلى درجة أنها تحولت إلى إستيراد المشتقات النفطية بكمية أكثر من صادراتها النفطية (أنظر الجدول ١ صفحة ٢٥).

تجربة النرويج

تتيح دراسة نموذج النرويج ملاحظة أنها فصلت بين ريع النفط وميزانية

الدولة[1]، فأوجدت مؤسسات مستقلة ومحكمة للسيطرة على إيرادات النفط. ورغم الهزات التضخمية التي عانت منها النرويج بعد عام ١٩٧٥، فإن سياستها التدرجية في التوسع بالإنتاج والتصدير من جهة، والفصل بين موازنة الدولة والريع النفطي وقوة المؤسسات الراسخة في التجربة الديمقراطية من جهة أخرى، جنّب النرويج مآسي الدولة الريعية.

ففي عام ١٩٩٠ تم تأسيس صندوق النفط بموجب قانون خاص. وهو يدار وفق المبادئ الاتية:

- يشمل دخل الصندوق كل عائدات النفط والربح المترتب عن الاستثمارات التي يقوم بها الصندوق.
- في أية سنة، لا يسمح للحكومة بسحب أموال من الصندوق تزيد على النقص في الميزانية غير النفطية للدولة.
- وكقاعدة عامة اتفقت عليها الأكثرية من السياسيين في البلد، يجب ألا يتجاوز النقص في الميزانية، تحت الظروف الإعتيادية، نسبة تزيد على ٤٪ من الربح السنوي من الإستثمارت التي يتولاها الصندوق.

على العكس من ذلك، لعب الريع النفطي دوراً هاماً في سقوط الاتحاد السوفياتي، مثلما يؤدي اليوم دوراً خطيراً في الخلل التنموي والنزعة التسلطية في روسيا الاتحادية، تحت نظام بوتين الهجين. وفي دراسة أشرفت عليها شخصياً لصالح المركز الدولي لدراسات الطاقة، (C.G.E.S) وجدنا أن الإتحاد السوفياتي بعدما عاش على ريع النفط خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، أصبح ينتج النفط بكلف باهظة وأساليب متخلفة، غدا معها فائض الريع شبه

(١) فاروق القاسم، "النرويج كسبت نعمة النفط وتجنبت نقمته" - ورشة عمل مخصصة للجنة النفط والطاقة في مجلس النواب العراقي، فيينا ١٢ - ١٥ تشرين الأول ٢٠١١ بالتنسيق بين منظمة الأوبك ومعهد العراق للطاقة.

معدوم. وتوقعت تلك الدراسة إنهيار الاتحاد السوفياتي، وتراجع الإنتاج التقليدي إلى أقل من خمسة ملايين برميل يومياً.

وبعد انهيار الإتحاد السوفياتي، بادر الإتحاد الروسي إلى استعمال التكنولوجيا الغربية. وعاد إنتاج النفط إلى أكثر من ١٠ ملايين برميل يومياً. وتوفر الكثير من ريع النفط والغاز ما يسمح لنظام بوتين بممارسة بعض أساليب التسلط التي كانت السلطة السوفياتية تمارسها.

متلازمة الدولة الريعيه والدكتاتورية

هل من المحتوم على الدولة الريعية أن تكون نموذجاً تنموياً فاشلاً؟ وأن تكون الدولة الريعية دكتاتورية؟

لاحظ جميع الباحثين في طبيعة الدولة الريعية، خاصة الإقتصاديين منهم، أن الريع يخلق المرض الهولندي (Dutch Disease). يُقصد به صعود سعر صرف العملة المحلية تجاه العملات الأخرى. وهذا ما حدث لإسبانيا عندما تدفقت عليها ثروات الذهب والمعادن من المستعمرات بدءاً من القرن السادس عشر، على أثر إكتشاف الأمريكيتين. وعندما اكتشف الغاز في هولندا في القرن الماضي، صعد سعر صرف العملة الهولندية بحيث صار من الصعب على مصنّعي البضائع الهولندية تصدير بضائعهم لأن أسعارها وكلف إنتاجها بالعملة المحلية أصبحت غير تنافسية. أما في دول العالم الثالث النفطية، فعندما يدخل الريع النفطي الخارجي في جيب حاكم في بلد فقير في كل المجالات، يميل الحاكم إلى شراء الناس بالفلوس بعد أن يبقى في خزائنه الشيء الكثير. سرعان ما يتعطل الإنتاج المحلي الزراعي والصناعي لسهولة سد جوع المجتمع الإستهلاكي بالإستيراد. فليس من مصلحة الحاكم ظهور طبقات صناعية وزراعية ذات نفوذ مستقل تصبح منافسة له. وتميل الدولة الريعية إلى اتباع النمط الإشتراكي المشوّه «رأسمالية الدولة»، فتقيم مشاريع وهمية أو عديمة الجدوى

الاقتصادية، والأمثلة كثيرة في جميع الدول الريعية النفطية. كان العراق ولا يزال يزخر بهذا النموذج الفاسد من الاستثمار الحكومي الفاشل.

جدول١ : حصة صادرات النفط من إجمالي الصادرات
(مرتبة حسب درجة الاعتماد)

أكثر من ٨٠٪	حوالي ٥٠٪	أقل من ٢٠٪
الجزائر	النرويج	المكسيك
نيجيريا	اليمن (سابقاً)	روسيا
قطر (مع الغاز)	السودان (قبل الإنفصال)	ماليزيا
ليبيا	سوريا (قبل الثورة)	إندونيسيا (مستورد)
السعودية		
الكويت		
العراق		
إيران		
كازاخستان		

يتيح النظر إلى تصنيف الدول حسب اعتمادها على العوائد المتأتية من صادرات النفط، بملاحظة أن الدول المصدرة للنفط تنقسم إلى قسمين (عدا النرويج، فهي حالة خاصة). فالدخل الريعي المتأتي من الخارج، يؤدي من خلال المرض الهولندي إلى القضاء على القدرة التنافسية للإنتاج المحلي في الأسواق الخارجية، بسبب ارتفاع أسعار صرف عملات الدول الريعية. كما أن الإقتصاد الريعي وإعتماد الحاكم على المال لتصفية منافسيه من الطبقات الوسطى، يجعل البلد خالياً من الأنشطة الصناعية أو الزراعية، عدا المدعومة داخلياً والمعتمدة على إعانات الدولة. يشير الدكتور علي خضير ميرزا في كتابه

عن ليبيا[1]، في الفصل الثاني عشر، إلى فشل القطاع الزراعي رغم دعم الدولة تحت عنوان «النشاط الذي يستنفد الماء دون مبرر». وفي الفصل الثالث عشر بعنوان «التصنيع: النشاط الذي استهلك أكثر مما أضاف».

ونعرف كيف جرى في العراق تدمير الزراعة منذ عام ١٩٥٨، بعدما كان العراق مصدِّراً لعدد من المنتجات الزراعية. أما الصناعة فلا يزال القطاع الخاص حتى اليوم شبه معدوم بعد قرارات التأميم عام ١٩٦٤. والصناعات في القطاع العام تستنزف حوالى ملياري دولار سنوياً من الدعم رغم منحها ميزات احتكارية، وكلها خاسرة اقتصادياً، إذا ما أجري لها تقييم إقتصادي حقيقي.

من أهم الإستنتاجات الواضحة في التصنيف، في الجدول أعلاه، أن الدول التي تعتمد على صادرات النفط تميل، دون إستثناء، إلى الإبتعاد عن الديمقراطية، كما أنها دول فاشلة كنماذج للتنمية رغم ارتفاع عائداتها بالعملة الأجنبية. كان الاقتصاديون في السابق يعتقدون أن عدم توفر العملة الأجنبية هو من أهم عوامل التخلف الاقتصادي في العالم الثالث. إلا أن تجربة النصف الثاني من القرن العشرين أثبتت أن الدول التي تملك الحصة الأكبر من العملات الأجنبية هي الأكثر فشلاً في التنمية. وبرزت نماذج تنموية ناجحة مثل ماليزيا وسنغافورة وهونغ كونغ (وحتى دبي) لم تعتمد في البداية على وفرات داخلية للعملة الأجنبية «الصعبة». ودخلت الصين والهند كنماذج تعتمد على الإنفتاح واجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر (D.F.I) كمحرك للاقتصاد وتطوير الصادرات المتنوعة كنموذج تنموي ناجح.

أما الدول الريعية النفطية، فهي جميعاً تعاني البطالة وانعدام الإستقرار، والتخلف الاقتصادي أحياناً، كما تميل إلى الدكتاتورية.

---

(١) علي خضير ميرزا، **ليبيا الفرص الضائعة والآمال المتجددة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠١٢.

ظهور الدولة الريعية في العراق

حاول العراق بعد تدفق الريع النفطي في بداية الخمسينيات اللجوء إلى نموذج تنموي يحمي الدولة من عواصف هذا الريع الخارجي المتدفق. كان مجلس الإعمار تجربة رائدة في المنطقة، وهو هيئة فنية على درجة عالية من المهنية والإستقلالية، بحيث خُصص ٧٠٪ من إيرادات النفط له. وتم تخصيص ٣٠٪ فقط من إيرادات النفط للموازنة العامة التشغيلية للحكومة. لكن سرعان ما أطاح الإنقلاب العسكري بقيادة عبد الكريم قاسم بهذا النموذج، وأخذ الريع النفطي الخارجي يزحف تدريجياً إلى خزائن الحاكم، فعصف بمؤسسات الدولة، ودفع بالعراق إلى الصراعات المدمرة على المال والسلطة، حتى استقرت البلاد في نهاية السبعينات، على يد شخص واحد يملك البلاد والعباد.

أول ما بادرت إليه دكتاتورية عبد الكريم قاسم هو شعبوية الإصلاح الزراعي. فدمّر نموذجاً للتنمية الزراعية العرجاء شبه الإقطاعية، باشتراكية تقسيم الأراضي إلى وحدات صغيرة غير قابلة لاستثمار زراعي عالي الإنتاجية. وبدلاً من إصلاح الملكية الزراعية شبه الإقطاعية، بتحويلها إلى نموذج تنموي إستثماري، تم القضاء نهائياً على دور الزراعة في التنمية وفي ضمان الأمن الغذائي. وبعد نهضة بسيطة في القطاع الصناعي من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٦٤، جرى «تأميم» القطاع الصناعي الوطني، ليحل محله نموذج رأسمالية الدولة، التي دمرت النماذج الناجحة، بل استبدلتها بوحدات إنتاجية مملوكة للدولة غير كفوءة وفاسدة، تقضم من المدخلات أكثر مما تعطي من المخرجات.

أساس التنمية الصناعية في اقتصاد السوق هو عنصر الربح من خلال كفاءة الإنتاج وتقليص الكلفة والمنافسة على أساس البقاء للأصلح. أما رأسمالية الدولة فلا هدف لها سوى توفير وظائف للمقربين وفتح أبواب جديدة للسرقة والفساد على حساب المال العام.

تفقد الدولة الريعية القدرة على تأسيس نموذج تنموي ناجح، وتميل إلى الفساد وانعدام الكفاءة في إدارة الإقتصاد أحادي الجانب، المعتمد على ريع النفط والمتمثل برأسمالية الدولة. ويستطيع الحاكم الإستمرار بالحكم من خلال أداتين تتوفران له من الريع الخارجي الذي وهبته له السماء، وهما:

١ ـ التوسع في الأجهزة الأمنية والعسكرية (القمعية) لتشغيل الناس من جهة، وقمع المعارضة من جهة أخرى.

٢ ـ شراء الذمم والولاءات بإعطاء المكرمات، والاستجابة إلى التذمر الشعبي بزيادة الأجور والرواتب وتوسيع الهبات (تقاعد، مخصصات شهداء، معونات فقراء، هبات إلى شيوخ عشائر، وسياسيين، بل حتى المفصولين من الخدمة المدنية. . . إلخ).

عندما يبلغ الحاكم هذه الدرجة من التسلط، ينزلق مع النموذج التنموي الفاشل إلى الدكتاتورية. وهي متلازمة لا تنكسر بسهولة: الدخل الريعي الخارجي الذي يغري الحاكم بأنه يملك المحكوم، ويمنع قيام نموذج تنموي ناجح، وانعدام التنمية الإقتصادية والبشرية الذي يؤدي إلى التوسع في الأجهزة القمعية. بالتالي، تتحول الجيوش من الدفاع عن الوطن إلى أدوات قمعية داخلية، وأحياناً إلى أدوات لخوض مغامرات خارجية مميتة. هذا ما فعله الشاه بإيران، ويتكرر على يد الدولة القومية الوليدة في جمهورية إيران الإسلامية. كذلك فعل القذافي، وهكذا كان طريق صدام حسين.

صدام حسين وفلوس النفط

برع صدام حسين في وضع نفسه في موضع المسيطر على الريع النفطي القادم من الخارج. وقد شكل «لجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الاتفاقيات» منصِّباً نفسه على رأسها. وكان يديرها بشكل فردي، يساعده فيها عدنان حسين الحمداني، الذي كان إدارياً من الطراز الأول. بدأ صدام حسين من خلال

لجنته، وبمتابعة لصيقة من عدنان الحمداني، بإدارة قطاع النفط بالكامل. فشكل لجنة فنية للتفاوض مع شركات النفط عام ١٩٧١، كنت شخصياً من بين أعضاء تلك اللجنة، التي كان يقودها كلّ من صدام حسين وعدنان الحمداني سياسياً، وفنياً كان يديرها الدكتور فاضل الجلبي، الذي كان في حينها يشغل منصب وكيل وزارة النفط. لم يكن وزير النفط ورئيس شركة النفط الوطنية سعدون حمادي، يعلم شيئاً عما يدور في هذه المفاوضات، إلا ما يتبرع به فاضل الجلبي من معلومات إلى الوزير.

ومع اللجنة «الفنية» تشكلت لجنة ظلّ سرية بهيكلية اللجنة الفنية نفسها، وكان عملها سرياً، بتوجيه مباشر من صدام حسين، سعياً إلى الإستمرار بالمفاوضات بطريقة المطالب التعجيزية، وجر المفاوضات مع الشركات إلى طرق لا نهايات واضحة لها. ومن جهة أخرى، كانت اللجنة السرية، بقيادة فاضل الجلبي، تعمل على الإعداد لتأميم النفط. تطلّبت هذه المهمة الأخيرة تهيئة الكوادر اللازمة لإدارة الحقول بعد التأميم، وإعداد القوانين المحتملة له، ووضع خطة لاستلام مكتب بغداد للشركات، وتعيين العراقيين ممن سيتعاونون على إدارة حقول النفط بعد رحيل الشركات الأجنبية.

وهكذا أُعلن التأميم في الأول من حزيران ١٩٧٢، ليبدأ الحصار على النفط العراقي. قامت الشركات مالكة الإمتيازات في العراق، والشركات العالمية الكبرى، المتضامنة معها ضمن كارتيل النفط العالمي، بمحاولة إفشال التأميم عبر حرمان الدولة من إيرادات النفط، ومن ثم إسقاطها على غرار ما حصل لرئيس الوزراء الإيراني مصدق بعد تأميمه النفط الإيراني أواسط خمسينيات القرن الماضي.

لم تتحسّب اللجنة السرية لإعداد متطلبات التأميم، لكيفية تسويق النفط المؤمم. بعد التأميم، استحدثت دائرة تسويق النفط الخام، وعُيّنت مديراً لها. لم يكن لدي ولا لدى أي عراقي خبرة ببيع برميل واحد من النفط، علماً أننا كنا

منذ تولي أديب الجادر رئاسة شركة النفط الوطنية، قبل الانقلاب البعثي عام ١٩٦٨، نعدّ للاستثمار المباشر من خلال شركة إيراب (ERAP) الفرنسية العاملة في الأراضي المسترجعة من الشركات بفضل قانون رقم (٨٠)، الذي سنّه عبد الكريم قاسم: إعادة الأراضي غير المستثمرة من أيدي الشركات، وتسليمها لاحقاً إلى شركة النفط الوطنية التي تأسست عام ١٩٦٥. حاولنا في تلك المرحلة العمل على تهيئة متطلبات التصدير من شط العرب وليس من الميناء العميق (خور العميه) الذي كانت الشركات تديره. عملنا على تأسيس شركة ناقلات النفط العراقية، ووقعنا عقوداً مع إسبانيا لبناء خمس ناقلات ضحلة العمق لتتمكن من دخول شط العرب. وعند التأميم، كانت أولى هذه الناقلات (الرميلة) قد وصلت الموانئ العراقية.

إنما كيف نبيع النفط؟ ما هي عقود النفط وما شروطها؟ كان البلد الوحيد الذي يصدر كميات محدودة من النفط بصورة مباشرة هو الجزائر وشركته الوطنية (صونا طراك). حضر مدير تسويق صونا طراك آنذاك، نور الدين آية الحسين إلى العراق. وهو صديق قديم سبق أن عملنا معه في لجان الأوبك؛ وسرعان ما بدأنا بفك بعض رموز العقود.

دخلنا معركة التسويق بمساعدة الاتحاد السوفييتي والبرازيل وبعض سماسرة السوق. لكن صدام حسين شق طريقاً آخر للوصول إلى هدنة مع الشركات ومع دولها (أميركا وبريطانيا وفرنسا وهولندا)، إذ منح الفرنسيين الامتيازات نفسها في الكميات والأسعار التي كانت تحصل عليها من الإمتيازات المؤممة. وبدأ يلوح لهولندا بنفس التنازلات. من جهة أخرى كان تأميم صدام ناقصاً، إذ أمّم شركة نفط العراق (كركوك)، دون شركة نفط البصرة.

وهكذا، بين حزيران ١٩٧٢ وآذار ١٩٧٣، نجح صدام حسين بإقناع الدول الغربية المعنية وشركات النفط الكبرى، بتسوية تجارية وتعويضات مغرية... ليعلن الإنتصار في معركة التأميم!.

عندما اندلعت حرب أكتوبر ١٩٧٣، اتخذ العرب بقيادة الملك فيصل بن عبد العزيز شخصياً، قراراً بفرض حصار تصاعدي على صادرات النفط العربي. وبدل أن ينضم العراق إلى هذا الحصار، اتهم السعودية بالعمالة لأميركا وشركاتها، مطالباً بمنع التصدير إلى «دول العدوان».

كان رأي الخبراء ممن استشارهم أحمد زكي اليماني، وزير النفط السعودي آنذاك، هو التأكيد على أن النفط كالأواني المستطرقة: إذا أنتجت الكمية نفسها وبعتها إلى اليابان، ستجد طريقها إلى أميركا. طلب الملك فيصل من وزيره ومن الخبراء، إستعمال سلاح النفط بأي ثمن لحين دفع الغرب، خاصة أميركا، إلى ايقاف العدوان الإسرائيلي، الذي أخذ شكل خطر داهم خلال حرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣ من خلال ثغرة الدفرسوار على الطريق المؤدي إلى القاهرة، حين اخترق الجيش الاسرائيلي الدفاعات المصرية غربي قناة السويس، بالاعتماد على جسر جوي أمريكي من إمدادات السلاح. فكان القرار الذي اتفقت عليه الدول العربية المصدره للنفط، عدا العراق، هو تخفيض الإنتاج بنسبة ٢٥٪ دفعة أولى، ومن ثم تقليصه إلى ٥٪ كل شهر بهدف كسر عظم العدوان. أما صدام حسين فظلّ يلعن أميركا و«دول العدوان». لكنه أبلغني شخصياً أن لا أمنع أي باخرة من التحميل مهما كانت جنسيتها أو وجهتها إلا بتوجيه منه شخصياً، أو من خلال عدنان الحمداني الذي يشرف بالكامل على تسويق النفط، دون الرجوع إلى رئيس شركة النفط الوطنية أو وزير النفط. ولم يحدث أبداً أن وافق على حجب تحميل أي شحنة نفط إلى أميركا أو غيرها من «دول العدوان». لطالما أصدر أوامره شفوياً، ومنع علي المخاطبات التحريرية في هذا الموضوع، ما وضعني في حرج عظيم. فقد عملت في النفط منذ البداية بدوافع سياسية وطنية، ولم يخطر ببالي يوماً أنني سأقوم بأي عمل يضر بالمصالح الوطنية العليا والمساومة مع المعتدين، سيما أميركا وإسرائيل. كنت أسرب بعض المعلومات عن موقف صدام حسين من الحصار إلى قيادة الحزب الشيوعي، عن طريق

أصدقاء مشتركين. كما سربت نتفاً بسيطة إلى بعض القيادات البعثية التي وثقت بوطنيتها. وقد أعدم بعض هؤلاء لاحقاً. عندما تسربت مذكرة تحريرية وحيدة تركتها بحجة السفر المستعجل (سري وشخصي) إلى عدنان الحمداني، طالباً التوجيه حول تحميل باخرة أميريكية وصلت إلى موانئنا، فقد صدام حسين صوابه؛ وافتضح الأمر في اجتماع الجبهة الوطنية، ثم في اجتماع القيادة القطرية لحزب البعث، دون أن تعلم أي من هذه الجهات بإجراءات صدام حسين.

هكذا انتهى فصل من عملي في المشاركة بتحرير العراق من الإستعمار المتمثل بامتيازات النفط منذ مراحل دراستي في جامعة لندن.

الريع والدكتاتورية

سيطر صدام حسين، من خلال «لجنة المتابعة»، على كافة مرافق الإقتصاد العراقي، وبالذات مفتاحها، عائدات النفط. تسلّم عمولات من عقود النفط بحجة تكوين إحتياطي للحزب وقيادته القومية. ثم استحوذ على جميع حسابات الدولة في البنك المركزي، بعد تخلصه من أحمد حسن البكر، وإعدام عدنان الحمداني. شرع يأمر وزير المالية بتحديد ميزانية الدولة ليخصص له الرصيد المناسب، بدل أن يقدم هو إلى وزير المالية احتياجات رئاسة الجمهورية لإدخالها في الموازنة العامة.

عام ١٩٧١، كان صدام حسين يعمل على تشكيل جبهة وطنية، و«حكومة مشاركة»، فيها الشيوعي الكردي والقومي العربي وشخصيات وطنية. لم يكن بلغ درجة عالية من التفرد بالسلطة، بل بدا كأنه الشريك الأصغر في القيادة بوجود أحمد حسن البكر وغيره من القيادات البعثية وغير البعثية.

بعد المساومات التي أفرغت التأميم من محتواه التحرري، بالإتفاق مع الشركات ومع حكوماتها في أميركا وبريطانيا وفرنسا وهولندا، وبعد ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٤ من أقل من ثلاثة دولارات إلى أكثر من ١١ دولاراً،

تحرك صدام حسين في هجوم واسع على الأكراد، في ما يشبه حرباً جديدة مدمرة عالج فشلها باتفاقية ١٩٧٥ مع الشاه، متنازلاً عن أمور كثيرة من ضمنها شط العرب.

في عام ١٩٧٩ / ١٩٨٠، عندما إرتفعت أسعار النفط من حوالى أحد عشر دولاراً إلى أكثر من ثلاثين دولاراً للبرميل، فاق دخل العراق (عملياً دخل صدام حسين)، الناتج الوطني الإجمالي (G.D.P) للعراق بكل قطاعاته وثروات مواطنيه. وتدفق المزيد من الريع النفطي على خلفية زيادة هائلة في التصدير (بلغ إنتاج العراق في هذه المرحلة قرابة أربعة ملايين برميل يومياً). جن جنون الدكتاتورية، فدخل العراق مرحلة الحروب المدمرة مع دول الجوار.

كان صدام حسين الواهب العاطي، يداوي المرضى ويرسل البعثات ويساعد المعوزين، وفي الوقت نفسه يبني ويسلح الجيوش الجرارة. في هذه الفترة، تدهورت الزراعة بالكامل، فاضطر العراق إلى استيراد الخضار واللحوم، وتعلم الناس الوقوف بطوابير للحصول على البيض والدجاج. لكن ريع النفط المتدفق من الخارج ظل يغذي هذا الإقتصاد الخاوي من أي نشاط إنتاجي يذكر، ويدفع المرتبات لكل الناس. وطفق خريجو الجامعات والمعاهد ينتظرون «التعيين المركزي» من خلال وزارة التخطيط. كذلك، منعت الدولة منتسبيها من الاستقالة كما منعت المواطنين من السفر.

لربما لم يخطر ببال صدام حسين بعد انقلاب ١٩٦٨ أن يكون دكتاتوراً على هذه الدرجة من التفرد بالسلطة. ولربما لم يكن معمر القذافي يحلم بتفرده بالسلطة، مع أولاده. لكن ريع النفط المتدفق من الخارج إلى جيب الحاكم يتيح له من أدوات التصرف بالمال والسلاح والبشر، ما لا يتاح لحاكم لا تتوفر له هذه الثروات الريعية، بل يعتمد في ميزانية دولته على ما يجبى من ضرائب من المواطنين.

لا تحتاج الثروات الريعية، خاصة النفطية والغازية، إلى الكثير من الأيدي

العاملة. كما لا تحتاج إلى وفرة المدخلات المحلية. فعدد قليل من الخبراء والفنيين، وبعضهم أجانب، يديرون صناعة تنتج ملايين البراميل يومياً. والآلات والمعدات النفطية في الحفر، والأنابيب والمعدات والعمليات على سطح الأرض، والموانئ، لا تصنع في الداخل بل تستورد من الخارج. حتى طعام الكثير من العاملين وشرابهم يستورد من الخارج. فهي صناعة لا تتعامل كثيراً مع الإقتصاد المحلي، سواء بمدخلاتها أو مخرجاتها.

من يسيطر على ريع النفط المتدفق من الخارج لا يحتاج إلى تنمية الإقتصاد الوطني في مجالات الزراعة والصناعة، إذ ليس من مصلحته وجود طبقات إجتماعية متنفذة تملك السلطة والمال في قطاعاتها خارج الدولة.

وهكذا تبدأ رأسمالية الدولة بإنشاء مزارع حكومية لا تنتج شيئاً يذكر، بل هي تستنزف المال والمياه، وتؤسس صناعات مترهلة بتكاليف خيالية لإستيعاب المزيد من العاطلين القابعين في بؤر البطالة المقنعة.

الدكتاتورية هي الوليد غير الشرعي للدولة الريعية. ومن خلال الريع المتدفق من الخارج إلى جيب الحاكم تولد مافيات الفساد العائلي، يشاركهم فيها من يدور في فلك الحاكم ويخدمه ويساعده على نشر وتكريس دكتاتوريته. «الدكتاتورية ـ الفساد ـ القمع» هو الثالوث الذي يخرج من رحم الدولة الريعية. ويصعب مع هذا الثالوث نمو المجتمع المدني والتعددية والحريات. لذا، يحلّ «القائد/ الضرورة»، الذي يصوّت له الشعب ١٠٠٪، محل الديمقراطية.

الفصل الثاني

أعراض الدولة الريعية في العراق

تدهور الثقافة والتعليم

تزامنت الهجرة من الريف إلى المدينة مع زيادات التدفق المالي للريع النفطي. فقبل عام ١٩٥١ لم تكن هناك الكثير من المغريات لهجرة أهل الريف إلى بغداد. أما بعد زيادة إيرادات الحكومة من النفط وإقامة مشاريع إنشائية هامة في بغداد، مثل مصفى الدورة ومدينة الطب والقصر الملكي (القصر الجمهوري لاحقاً)، ومجلس النواب (المجلس الوطني لاحقاً) ومشروع جامعة بغداد، ومشاريع الطرق والجسور والبنى التحتية بإشراف مجلس الإعمار الذي خصص له ٧٠٪ من واردات النفط، كان لكل هذه المشاريع التي ركزت على مدينة بغداد، أثر جاذب للعمالة من المناطق الريفية ذات الفقر المدقع، مثل العمارة والناصرية.

استحضرت هذه الهجرة بموجاتها الأولى ثقافة الريف وموروثاتها إلى العاصمة بغداد التي كانت تنهض بزخم ثقافي وحضاري متسارع. فكانت جامعة بغداد في طور التأسيس، وأنشئت جامعة الحكمة التي كانت امتداداً لكلية بغداد بإشراف الآباء اليسوعيين، ومعهد الفنون الجميلة. كذلك تأسست الفرقة السمفونية، وأقيمت معارض الرسم لجمعية الفنانين العراقيين. وانطلق البث

التلفزيوني. . . وغيرها من معالم النهضة الثقافية لبغداد، يقابلها هجمة ريفية أنذرت بتحويل المدينة إلى ريف، بدل أن يتحول الريف إلى التمدن.

وساهم الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٩ في تدمير الزراعة وإفقار الريف، ما دفع بالموجة الثانية للهجرة، التي لم تشمل بغداد فقط، وإنما سائر المدن المزدهرة، مثل البصرة.

بمجيء حكم البعث، خاصة بعد ١٩٦٨، طغت ثقافة البداوة والأهوار والغجر على ثقافة أهل المدن.

وبعد تسلط البعث على كل مفاصل المجتمع، ألغيت المدارس الخاصة وأممت كلية بغداد وجامعة الحكمة، وصارت البعثات حكراً على البعثيين بعدما كانت للمتفوقين. ثم فُضّت عقود الأساتذة الأجانب في الجامعات والمدارس الخاصة. وكان من نتائج ذلك أن توقف اعتراف الجمعيات الطبية البريطانية بشهادة كلية الطب العراقية، التي كانت من أهم الإنجازات العلمية بعد تأسيس الدولة العراقية في العشرينات من القرن الماضي.

تدهور مستوى التدريس رغم إنتشار المدارس وإنحسار الأمية. فقد أضحت الجامعات تخرّج أشباه أميين. سنحت لي الفرصة عام ١٩٦٤ وعام ١٩٧٠ بامتحان خريجي قسم اللغة الإنكليزية لمناسبتين مختلفتين. ووجدت أن مخرجات هذا القسم لا تصلح لأي عمل يعتمد على، أو يستفيد من اللغة الإنكليزية. كما سنحت لي الفرصة للتدريس في كلية الهندسة الكيماوية في جامعة بغداد، أواسط السبعينيات. وهالني تدهور مستوى الطلبة في هذا القسم الحيوي الذي يخرج مهندسي المصافي والمختبرات العلمية، وهي وظائف حيوية وحساسة في الاقتصاد والمجتمع.

دخل العراق في فترة الحصار الاقتصادي في التسعينيات من القرن الماضي، وبعد الاحتلال عام ٢٠٠٣، في مرحلة الإنهيار شبه الكامل للثقافة

والتعليم. فتمثّل الخطر الداهم في ارتفاع حدّة الأمية، وزيادة التسرب من التعليم الإبتدائي، وانحسار تعليم الإناث على كل المستويات.

فالعراق اليوم يفتقد إلى المستوى اللائق من الفنون المختلفة، إذ هاجر كبار العاملين في هذه المجالات، أو رحلوا عن الدنيا، أو توقفوا عن العطاء.

هاجر، أو قتل أهم علماء ومثقفي العراق. وأدت الهجمة على الأطباء إلى هجرتهم، حيث يعمل آلاف الأطباء العراقيين في بريطانيا وغيرها، بينما تفتقد بغداد إلى بعض الاختصاصات الطبية الحساسة.

وما زاد الطين بلّة أن الجامعات العراقية، على كثرتها، تخرج حملة شهادات لا تتناسب واحتياجات الألفية الثالثة.

تمتليء المكتبات بالكتب الدينية والتاريخية بينما يختفي الكتاب العلمي والثقافي. ونبني عشرات الآلاف من الحسينيات والجوامع ولا نبني المدارس والمستشفيات!

جذور الفساد المالي والإداري في العراق

تعود جذور الفساد المالي والإداري في العراق إلى تراكم موروث تاريخي وجذور ثقافية وحضارية سهلت إنتشاره في المجتمع. فالمال العام حلال (المال السائب ليس له صاحب)، الدولة غير شرعية وهي مغتصبة، فمالها إذن حلال[١].

وتعتبر الدولة العثمانية غير شرعية في نظر الشيعة، مغتصبة ومعتدية (بالنسبة إلى البدو والمجتمعات الرعوية)، ولاتها غرباء فاسدون يجبون المال لحاكم لا يعرفون عنه شيء، ويأخذون أبناءهم للموت في حروب لا يعرفون اماكنها ولا أهدافها (حرب السفر برلك).

---

(١) انظر مركز البحوث والدراسات العراقية (مبدع)، mobdii.org.

ولد الحكم الملكي تحت الاحتلال البريطاني، ودولته غير شرعية (الشيعة) واستعمارية (التحرريون والمثقفون). لم تنجح الدولة في تثبيت شرعيتها بالكامل، بل فشلت في بث مفهوم وطني للمال العام. أما اندلاع الثورات والانقلابات فجعل فئات مهمة من المجتمع في مجابهة مع الدولة والمال العام.

قام الاحتلال عام ٢٠٠٣ بخلط الأوراق جميعها وإلغاء الدولة، فبدد المال العام، وشجع استباحة الآثار وأسلحة الدولة ووثائقها. كما قضى الاحتلال على آخر الروادع الأخلاقية والأدبية لاستباحة المال العام بطريقة تعامله بالمال مع المواطنين، وإسقاط الحواجز النفسية بين ما هو للمحتل وما هو للعراق.

ضعف جهازَي القضاء والشرطة

يقول المثل المعروف «من أمن العقاب أساء الأدب». فمنذ تأسيس الدولة العراقية كان القضاء ضعيفاً والشرطة فاسدة والمحسوبية مستشرية. وبعد ثورة ١٩٥٨ تعاقبت أنظمة شجعت الصراعات الفئوية، التي جعلت الوطنية (الولاء للعراق)، تأتي بعد الولاء الايديولوجي والعشائري والقومي والديني. كما ان تسلط العسكريين والحزبيين جعلهم بمكانة فوق القانون؛ بالتالي فوق القضاء والشرطة.

حجم الفساد المالي

يقدر الفساد المالي بما يقارب ٢٥من المال العام، سواء بالسرقة المباشرة أو سوء الاستعمال والتبذير. كان سوء استخدام المال لإدارة بريمر موثقاً ومعروفاً سواء بالنسبة للأموال الأميركية أو ايرادات الدولة العراقية (حوالي ٢٠ مليار دولار)، أو متبقيات صندوق اعمار العراق لدى الأمم المتحدة (أكثر من ٧ مليارات دولار). وتستمر الفضائح الى يومنا هذا. منذ ذلك الحين، تصاعد الفساد والهدر وسوء الإدارة ليبلغ ما يقدر من خسائر وأضرار ترليون دولار.

ما هي أهم فقرات التلاعب بالأموال حالياً؟

أولاً: قطاع النفط

١ ـ نفط خام ينتج، ويخرج من الحساب، سواء بالتهريب (عن طريق شط العرب الى ايران والخليج)، أو التلاعب بعدادات التصدير ووثائقها.

٢ ـ نفط خام يجهز الى المصافي، ولا يدخل في الحسابات.

٣ ـ منتجات تهرب من المصافي مباشرة نتيجة وجود نفط خام مجهز دون توثيق أو نقص في الكميات،ويسجل باعتباره هدراً ناجماً عن تخريب الانابيب، أو ادعاء حوادث تخريب وسرقة من قبل عصابات على خطوط التجهيز.

٤ ـ منتجات تسرق من أنابيب نقل المنتجات على شكل فتحات منظمة على الانابيب الناقلة في مختلف المراحل.

٥ ـ منتجات تخرج من المستودعات الاستراتيجية دون توثيق أو بتوثيق مزور.

٦ ـ تخريب أو سرقة أو تسهيل سرقة على كل شبكة التوزيع وحتى محطات التعبئة .

٧ ـ التلاعب بالمنتجات المستوردة بما يعادل ٥٠٪ من قيمتها أحياناً.

٨ ـ كميات تدفع أقيامها، فتسجّل مستلمة وهي لم تورَّد.

٩ ـ تهريب منتجات بعد وصولها وإعادتها التي مناشئها، وتزويدها عدة مرات بوثائق مزورة.

ثانياً: قطاع المقاولات

١ ـ مقاولات وهمية، تحال وتصرف تخصيصاتها دون أن يكون هناك أي عمل منفذ.

٢ ـ مقاولات تنفذ بأكثر من قيمتها.

٣ ـ عمولات للجهات المعنية بنسب تتجاوز غالباً ١٠٪. ومن الملاحظ أن الفساد المالي في المحافظات أخذ يتجاوز في مداه الفساد المستشري في الحكومة الاتحادية، مع الزيادات الكبيرة في تخصيصات المحافظات، حيث لا يتوافر جهاز محاسبي أو رقابي مناسب .

ثالثا: قطاع التجارة

تستورد الدولة مواد غذائية وأدوية وأسلحة وتجهيزات تتراوح بين ٢٠ و٣٠ مليار دولار سنوياً. ثمة عصابات منظمة أصبحت تدير هذه المستوردات بشكل يتكيف مع المتغيرات؛ لتتحول هذه العصابات الى مؤسسات أقوى من مؤسسات الدولة نفسها.

رابعاً: في القوات المسلحة

فساد عقود التسليح موثّقة ومتكررة دوماً. والأسوأ هو تلاعب الضباط بمخصصات الأرزاق (الطعام) ورواتب الجنود، خاصة «الفضائيين» منهم.

خامساً: الرشوة العادية

الكل يعرف أن كل معاملة في الدولة يمكن أن تشترى بالرشوة. فجواز السفر ابتدأت تسعيرته بألفي دولار، لتنتهي بخمسمائة دولار للجواز الواحد (كم جوازاً أصدرت الدولة؟) والحصول على وظيفة له تسعيرة، وحتى الذهاب الى الحج له تسعيرة!

الخسائر والهدر في قطاع الطاقة

أعدّت وزارة النفط دراسة، أنجزت في ٢٣/٣/٢٠١٥،عن الخسائر الناجمة عن الهدر والاهمال وسوء الادارة في عمليات انتاج النفط، اذ قدرت

تلك الخسائر بقرابة ١٤,٥ مليار دولار امريكي للفترة من ٢٠١١ الى نهاية ٢٠١٤.

وقد علق وزير النفط السابق السيد عادل عبد المهدي على هذه الخسائر بآنها «تجسيد للفساد الحقيقي، والهدر الواقعي للأموال، وهذا هو الغياب الفعلي للتخطيط والإداره الرشيدة».

أثيرت حول هذه التصريحات نقاشات واسعة في الأوساط المختصة. وذهب البعض إلى أن تشخيص هذا التقصير يهدف لتبيان فشل نموذج «عقود الخدمة» واحلال «عقود المشاركة» محلها، وبالتالي التفاوض على إلغائها. ومع أن العبرة في اي عقد نفطي ليست في عنوانه بل في محتواه وتحليله الاقتصادي، وتحقيقه لأعلى المنافع المادية للبلاد، ومدى انطباقه على الحقل او الحقول المشمولة، فالنقاش في هذا الموضوع ليس في محله، بل يجب إجراؤه بمعزل عن تقييم الأضرار الناجمة عن الإهمال (المتعمد وغير المتعمد) وسوء الادارة، وانعدام التخطيط في ظل أي نمط من أنماط العقود المعروفة في عالم النفط.

وللتقييم الحقيقي للأضرار والخسائر الناجمة عن سوء الادارة و«الفساد الإداري» فالإهمال خلال الفترة منذ عام ٢٠٠٦ حتى الآن في مجال الطاقة (النفط، الغاز، الكهرباء) يفوق ما توصلت اليه وزارة النفط بعشرات الأضعاف، ويبلغ قرابة ترليون دولار. ربما كانت هذه أخطر حالة فساد إداري في التاريخ الحديث. ولا اختلاف بين من يحرمك من دخل مؤكد قدره دولار واحد ومن يسرق منك ذلك الدولار بعد حصولك عليه. إن الأضرار الناجمه عن الفساد الإداري (الإهمال، سوء الإدارة، الأضرار الناجمة عن عدم معالجة الخلل ...الخ)، كلها تعتبر بعرف القانون التجاري والجنائي من جرائم الإهمال.

وقد قمنا بتقدير أولي لحجم الأضرار الناجمة عن سوء الإدارة وانعدام التخطيط والفساد الإداري والاهمال الجنائي (criminal negligence) (عدا السرقة

والفساد المالي) في مختلف اوجه صناعات الطاقة. ندرج فيما يأتي موجزاً بهذه الأضرارالمالية والأضرار غير النقدية:

في مجال النفط

أولاً: تأخر تنفيذ زيادات الإنتاج:

كانت وزارة النفط قد وضعت خطة لزيادة الإنتاج الى ستة ملايين برميل يومياً منذ ثمانينيات القرن الماضي. ولم تنفذ الخطة بسبب الحرب العراقية ـ الإيرانية والحصار الذي فرض على العراق لاحقاً.

أعيدت دراسة الخطة عام ٢٠٠٤ في عهد الحكومة المؤقتة، وعرضت على المجلس الأعلى للنفط والغاز من قبل وزير النفط آنذاك، ثامر الغضبان. كانت المدة المتوقعة لتنفيذ الخطة سنتين أو ثلاث سنوات، وبالتعاون مع شركات النفط العالمية. وعند ارتفاع أسعار النفط، الذي بلغ حوالي مائة دولار للبرميل، على مدى أكثر من خمس سنوات، كان الدخل الضائع على العراق يعادل حوالي مائة مليار دولار سنوياً، ما مجموعه حوالي نصف ترليون دولار خسرها العراق بسبب سوء الادارة وانعدام التخطيط.

ثانياً: تأخر إنتاج ومعالجة الغاز:

المفترض أن تكون أهم أولويات قطاع البترول إيقاف حرق الغاز، والعمل الفوري على معالجته لتوفيره لإنتاج الكهرباء والصناعات المحلية المختلفة، بالإضافة الى تطوير حقول الغاز الجاف لضمان توازن الإستهلاك عند حصول أية تقلبات في إنتاج الغاز المصاحب للنفط. ولو بلغ إنتاج العراق من النفط الخام سته ملايين برميل يومياً، كان إنتاج الغاز سيبلغ أكثر من ضعف إنتاجه الحالي، ولأصبح يكفي (مع الغاز الحر) لوقود قرابة ثلاثون ألف ميغاواط من الكهرباء التي يُتوقّع أن يكون العراق مصدّراً لها. كما أن هذه الحالة كانت ستوفر من

السوائل البترولية ما يعادل ثلاثمائة الف برميل يومياً، بقيمة تقارب ثلاثة ملايين دولار يومياً بالأسعار السابقة أو مليون دولار يومياً بالأسعار الحالية. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، كانت خسارة العراق من هذا الهدر أكثر من عشرة مليارات دولار سنوياً، إضافة إلى الأضرار الناجمة عن حرمان العراقيين والإقتصاد العراقي من الكهرباء.

ثالثاً: المصافي:

لم ينجز العراق بناء أي مصفى كبير جديد، رغم أن مصفى الوسط كان جاهز التصاميم وبقربه مجمع للبتروكيماويات. كان بالإمكان إنجاز هذا المصفى وغيره بالإستثمار أو من خزينة الدولة. تسبب هذا التأخير في استيراد العراق للمشتقات البترولية بأكثر من خمسة مليارات دولار سنوياً. والضرر بالإقتصاد ليس فقط خسارة المال العام المصروف على الواردات، بل ما توفره المصافي من عماله ومواد أولية للصناعة.

رابعاً: تأخر مشروع حقن الماء:

يحتاج إنتاج النفط إلى كميات هائلة من الماء بعد معالجته من الأملاح والشوائب للحفاظ على توازن الضغط في المكامن النفطية لإدامة الإنتاج. ومن القرارات بالغة الخطورة على مستقبل الإنتاج صدور قرار سحب هذا المشروع من شركة (أكسون) العالمية، وإناطته بشركة المشاريع النفطية التي لم تكن مؤهلة له. وقد تسبب هذا القرار بتأخر المشروع أكثر من ثلاث سنوات. ويعتقد بعض الخبراء أن هذا التأخير أضر ويضر بمكامن النفط في الجنوب، بشكل قد يصعب تعويضه لاحقاً. ولا بد من دراسة فنية لتقييم الأضرار.

خامساً: خزانات النفط:

تسبب تأخير إنشاء خزانات النفط الخام عند مجمعات التصدير بمعظم

الضرر الذي أشار إليه وزير النفط السابق في حينه. فالتصدير يتوقف عندما تتردى الأحوال الجوية قرب موانيء التصدير، فيتوقف تحميل الناقلات الراسية على الموانئ. كما يتوقف التحميل عندما لا تتوفر أي ناقلة بسبب عدم انتظام وصول الناقلات. وفي الحالتين لا بد من وجود خزانات تكفي لاستلام الإنتاج لفترة لا تقل عن عشرة أيام، وقد تصل إلى أسبوعين من الإنتاج. وبسبب غياب خزانات كافية، كان الإنتاج يتوقف ويخسر التصدير ما يقارب ثلاثمائة مليون دولار يومياً بالأسعار السابقة، بالإضافة إلى ما يسببه عدم إستقرار الإنتاج من أضرار بالمكامن، وانخفاض إنتاج الغاز المصاحب، ما يؤدي إلى توقف إنتاج الكهرباء في المحطات المعتمدة في وقودها عليه.

في مجال الكهرباء

أولاً: نقص إنتاج الطاقة:

قدّرت عدة جهات الأضرار الاقتصادية المترتبة على نقص إنتاج الكهرباء. من هذه الجهات وكالة الطاقة الدولية (IEA) والإستشاريون ممن أعدوا دراسة استراتيجية الطاقة (INES) لهيئة المستشارين في مجلس الوزراء وغيرهم. تتراوح هذه التقديرات في ما يقارب أربعون مليار دولار سنوياً كأضرار على الإقتصاد، بسبب عدم توفر الكهرباء لقطاعات مهمة من الاقتصاد العراقي.

وبما أن توفير الكهرباء بالمولدات الغازية الحديثة لا يستغرق أكثر من سنتين، كان بالإمكان سد نقص الكهرباء خلال عامين. ولا يتطلب توفير الطاقة الكهربائية الإعتماد على الخزينة العامة، إذ أن المستثمرين مستعدون لإنشاء هذه المحطات بمدد زمنية معقولة. هذا يعني أن سوء إدارة قطاع الكهرباء تسبب في خسارة الاقتصاد العراقي حوالي أربعين مليار دولار سنوياً خلال السنوات السبع أو الثماني المنصرمة، وستستمر هذه الخسارة لمدة سنة أو سنتين في أفضل الأحوال.

ثانياً: وقود محطات الكهرباء:

تخسر الكهرباء ما يعادل ألف ميغاواط بسبب عدم انتظام تجهيز الوقود أو انخفاض ضغط الغاز. وتفقد الطوربينات الغازية ما يقارب ثلث قدرتها التصميمية بسبب استعمال النفط الخام أو زيت الوقود. كما أن تأخر الإستثمار في الدورة المركبة (combined cycle) بالإستفادة من الحرارة الناجمة عن احتراق الوقود يسبب خسائر إضافية. وعند إستغلال الدورة المركبة يمكن زيادة القدرة في الطوربينات الغازية بنسبة ٥٠٪ دون الحاجة إلى وقود إضافي. ولو توفر الغاز (المصاحب والحر) لجميع المحطات الكهربائية، ولو أضيفت الدورة المركبة لجميع المحطات الغازية لأمكن إنتاج خمسة آلاف ميغاواط إضافية من المحطات العاملة حالياً.

إن عدم توفر الغاز بشكل تام ومتواصل يتسبب بعدة أضرار منها:

١ ـ إستعمال نفط خام وسوائل بترولية أخرى بقيمة تصديرية تبلغ حوالي خمسة عشر مليون دولار يومياً.

٢ ـ فقدان قدرة كهربائية تقارب خمسة آلاف ميغاواط. وتقدر أضرار هذه الإدارة السيئة لوقود الكهرباء بحوالي عشرة ملايين دولار يومياً .

وتبلغ الأضرارالناجمة عن سوء إدارة الوقود في قطاع الكهرباء ما لا يقل عن عشرة مليارات دولار سنوياً.

هكذا تقارب الأضرار المباشرة وغير المباشرة لسوء إدارة قطاع الكهرباء حوالي خمسين مليار دولار سنوياً.

الأضرار غير النقدية

تسببت سياسة الإهمال والفساد الإداري بأضرار جسيمة غير نقدية، منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

أولاً: الإستمرار في إستعمال رابع أثيلات الرصاص (tetraethyle lead) السامة الممنوعة دولياً في البنزين، لرفع الرقم الأوكتاني للبنزين (octane number). إن المصافي الحديثة لا تنتج بنزين منخفض الأوكتان. كما ان المصافي القديمة تتجاوز هذه المشكلة، لإنتاج البنزين الخالي من الرصاص بانشاء وحدات اضافية للأزمره (isomerisation).

من دواعي الأسف أن ما ينتج من البنزين العراقي لا يزال يعالج بإضافة رابع اثيلات الرصاص السامة والمسرطنة. إنها جريمة صحية وبيئية لا يمكن إستمرارها حتى ولو اضطررنا الى إيقاف هذه الوحدات القديمة واستيراد البنزين المحسن من الخارج. فصحة المواطن أثمن من التوفيرات القليلة في إنتاج البنزين. ومن المستغرب أن الإضافات والتوسعات الجديدة في مصافي الجنوب ستتألف من وحدات من دون أزمرة، تحتاج الى إضافة رابع اثيلات الرصاص لجعلها قابلة للتسويق.

ثانيا: إن حرق الغاز لا يفقدنا قيمة الغاز المحروق فقط، بل يسبب تلوثاً هائلاً في البيئة. حرق الغاز بهذه الكميات يجعل العراق من أكثر بلدان العالم تلويثاً بالغازات المسببة للإحتباس الحراري. وبدل أن يكون استعمال الغاز من عوامل تخفيض التلوث الناشئ من حرق الوقود الاحفوري، أصبح حرق الغاز وبالاً على العراق وعلى العالم. ومن المعروف أن التلوث البيئي الناتج عن استعمال الغاز كوقود لإنتاج الطاقة، أو في الصناعة، هو أقل إنتاجاً للغازات المسببة للإحتباس الحراري والتلوث البيئي عموماً، من الأنواع الأخرى للوقود الأحفوري (fossil fuels).

ثالثا: مولدات الديزل التي نصبت مؤخراً من قبل وزارة الكهرباء، يعتبرها الخبراء غير صالحة لإنتاج الطاقه الكهربائية للحمولات الأساسيه، نظراً إلى ارتفاع كلفتها وسرعة عطبها، ما يتسبب بمشكلتين إضافيتين. الأولى أن استعمالها لزيت الوقود، أو وقود الديزل، يسبب تلوثاً في البيئة. والأسوأ من

هذا إن إيصال الوقود بالكميات المناسبة لهذه المولدات في مواقعها المنتشرة أمر غاية في التعقيد، فيولد مشاكل عدة. فآلاف الصهاريج المتحركة على الطرقات تسبب مختلف الأضرار والإختناقات المرورية علاوة على تكدسها عند خزانات التجميع مما يخلق فوضى يصعب تصورها إلاعندما نرى بأعيينا ما يجري من إشكالات في مواقع هذه المولدات. وقد نجم عن هذه الفوضى فساد مالي واداري إضافي.

رابعا: المولدات الأهلية التي تكلف المستهلك أضعاف ما يمكن أن تكلفه الطاقة المجهزة من المحطات الكبرى. هذه المولدات الأهلية تشوّه شوارعنا بشبكاتها العنكبوتية، وتقتل أبناءنا بالصعقات الناجمة غالباً عن التوصيلات غير النظامية. يضاف الى ذلك ما تسببه هذه المولدات من تلوث بيئي وضوضائي.

تدمير قطاعات الاقتصاد الأخرى

يحاول الحاكم في الدولة الريعية أن يكون مصدر حياة لمن حوله، وذلك بتحويلهم إلى طفيليين ومرتزقة يعتاشون منه. لذا تكون إقتصاديات الدول الريعية نماذج تنموية فاشلة تتضخم فيها الأجهزة القمعية وبيروقراطية الدولة. وتغدو الأنشطة الاقتصادية غير النفطية تابعة لفلك الحاكم، مما يحول الصناعة إلى رأسمالية الدولة، ويدمر الزراعة. أما سائر الأنشطة فتعتاش على الحاكم والدولة.

الزراعة:

كما أشرنا سابقاً، أول موجة للتصفيات التي مارستها دكتاتورية الدولة الريعية كانت إصدار قانون الإصلاح الزراعي عام ١٩٥٩. من نتائج هذا القانون، الذي فتت الملكيات الزراعية الكبيرة، هو تحويل العراق من مصدر للحبوب إلى مستورد لجميع المنتجات الزراعية. وشهد الريف موجات هجرة إلى المدن تزامنت مع طفرات الدخل النفطي عام ١٩٥١، وبعد صدور قانون

الإصلاح الزراعي عام ١٩٥٩، وكذلك بعد الإنقلاب البعثي الثاني عام ١٩٦٨ وما تبعه من المزيد من تفتيت الملكية الزراعية، بقانون الإصلاح الزراعي الثاني عام ١٩٧٠. واستمر التدمير الممنهج لقطاع الزراعة بتسليط الجمعيات الفلاحية البعثية على الزراعة والمجتمعات الزراعية. بادرت الدولة إلى ضخّ الأموال على المزارع (الحكومية) الفاشلة، من خلال الجمعيات الفلاحية لتحويل الفلاحين إلى طبقة طفيلية غير منتجة. تمثّل الدعم بتوزيع البيكبات (Pickups) التي استعملت للنقليات في المدن، ونقل الفلاحين إلى أقرب مركز مدني لأكل الكباب، بدل العمل الزراعي الذي أصبح غير مجدٍ لأن الدولة تستورد الطحين وتوزعه مجاناً.

واستمر تدمير القطاع الزراعي رغم المبالغ الطائلة التي أنفِقت على «دعم» الزراعة، تلك المبالغ التي حولت طبقة الفلاحين من منتجين إلى طفيليين ومرتزقة.

وقد إضطرت الدولة أثناء الحصار المفروض عام ١٩٩١ إلى السماح للمزارعين بالإنتاج ودخول الأسواق، لعدم قدرة الدولة على إغراق الأسواق بالإنتاج الأجنبي. لكن سرعان ما انتكست الزراعة بعد قرار مجلس الأمن المتعلق بالنفط مقابل الغذاء والدواء عام ١٩٩٦. وقد سمى العراقيون هذا الحدث «أم البواري»، أي أن الاقتصاد قد ضرب ببوري[١]. فهذا القرار الذي جلب الطحين وبعض الأغذية عاد ودمر الإنتاج المحلي. جرى ذبح المواشي وبيعها بأبخس الأثمان، وتراجع إنتاج الحبوب. واستمر إنتاج الخضار لأنه لم يكن ضمن البطاقة التموينية.

لكن مجيء الإحتلال عام ٢٠٠٣ عاد وكرر ما تفعله الدولة الريعية دائماً، وهو إغراق الأسواق بالمنتجات الزراعية المستوردة واستمرار البطاقة التموينية

(١) في التعبير الشعبي من يضرب بـ «بوري» هو من يقع في مكيدة تضربه على رأسه.

التي توفر المنتجات الغذائية مجاناً. وبدل أن توجه البطاقة التموينية كداعمة ومكملة للإنتاج المحلي، صيغت بشكل جعلها مدمرة للزراعة والإنتاج الصناعي المحلي.

يتواصل تدمير الزراعة رغم إستمرار التخصيصات المالية و«المبادرات» الزراعية وغيرها، من ضخ الأموال على بعض المرتزقة والفاسدين والمفسدين.

الصناعة:

لم يكن حظ الصناعة بأفضل من الزراعة. فبعد تأميمات عام ١٩٦٤، وتضييقات نظام البعث إثر إنقلاب عام ١٩٦٨، ضمر القطاع الصناعي الخاص وتحول إلى نشاط طفيلي تجاري وخدمي يرتزق على حساب الدولة.

ورغم أن الزراعة إنتعشت قليلاً إبان فترة الحصار، لم تشهد الصناعة مثل هذا الإنتعاش، لعدم وجود فرص حقيقية للإستثمار ولصعوبة استيراد المواد الأولية.

وقد أنشأت الدولة الريعية صناعات حكومية في كل المجالات. وعززت قبضتها على الصناعة من خلال رأسمالية الدولة الشمولية. وأثناء فترة الحرب مع إيران وفترة الحصار، نشطت الدولة الريعية في مجال التصنيع العسكري الذي استنزف قسماً مهماً من موارد النفط. لكن مؤسسة التصنيع العسكري والقطاع العام كانت تشغل مئات الآلاف من العمال والإداريين والفنيين، مغدقة عليهم الأموال لكسب ولائهم وسكوتهم.

بعد الاحتلال، دمرت الصناعات العسكرية، كما نُهبت وخُربت معظم مصانع القطاع العام. ففتح الباب على مصراعيه للإستيراد العشوائي. هكذا وبسرعة تحولت الصناعات العامة والخاصة إلى خراب لا حياة فيه. وتحول مئات الآلاف من منتسبي التصنيع العسكري والقطاع العام إلى عاطلين أو معطلين في دوائر ومعامل لا عمل فيها.

وعلى الرغم من عجز جميع شركات القطاع العام عن تحقيق أي ربح أو جدوى إقتصادية فيها، إبتدعت الدولة الريعية طريقة جديدة للفساد والإفساد من خلال القطاع العام. فبدل أن تحول شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص، دُعمت بتخصيصات طائلة بحجة إعادة هيكلتها، وأعطيت إمتيازات في المقاولات العامة لتفتح أبواب جديدة للفساد. على سبيل المثال، مُنحت وزارة التربية أكثر من نصف مليار دولار لبناء المدارس التي أحيل تنفيذها إلى شركات القطاع العام في وزارتي الصناعة والإسكان والإعمار. وتم سحب معظم هذه الأموال وتوزيعها على «مقاولين» ثانويين شركاء في الفساد مع مدراء الشركات العامة ووزراء التربية والصناعة والإسكان والتعمير. ولم تُنجَز أي مدرسة بهذه الأموال المهدورة. ويقدر أعلى مستوى للإنجاز ٥٪ ثم توقف العمل بعد نهب الأموال.

لا تزال هذه الشركات العامة الفاشلة دائبة على إستنزاف الأموال دون مبرر ودون جدوى إقتصادية، ولا تزال الدولة الريعية ترى أن موارد النفط أفضل من بناء صناعة محلية ناجحة وتنافسية.

جدول ٢: حصة بعض القطاعات من الناتج المحلي (نسبة مئوية)

	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠
الزراعة	١٦,٢	٤,٧	٨,٠	٤,٦
الصناعة	٩,٧	٤,٥	٣,٦	٠,٩
النفط	٣٠,٢	٦٠,٣	٦٣,٢	٨٣,١

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء.

يلاحظ من هذا الجدول تدهور حصة الزراعة والصناعة، وتعاظم حصة النفط، وفشل الخطط «التنموية» في تنويع الاقتصاد وتقليص الإعتماد على النفط.

الديمقراطية الزائفة:

منذ بداية الإحتلال، تواصل غزو العراق بطوفان من «الخبراء" والإختصاصيين لتعريف العراقيين بـ«الديمقراطية». وأقيمت مئات الندوات والمؤتمرات في مختلف بقاع العالم دعي إليها مختلف الناس، لإطلاع العراقيين على فوائد الديمقراطية وسبل تطبيقها. وصرفت الدول المهتمة والمنظمات الدولية الملايين من الدولارات لهذا الغرض.

ظهرت في العراق آلاف «المنظمات» التي تطلب الدعم والتمويل لنشر مبادئ الديمقراطية بين العراقيين. وقد حصل قسم من هذه المنظمات على ملايين الدولارات لإنجاز المهمات المناطة بالمجتمع المدني لدعم الديمقراطية.

عند الشروع بكتابة الدستور، هبّت الأمم المتحدة والسفارة الأمريكية والإتحاد الأوربي وغيرهم لـ«دعم» لجنة صياغة الدستور بمختلف الصور لتعليم العراقيين كيف يضعون دستوراً ديمقراطياً.

ماذا حققنا من كل هذا الجهد والمال؟

- جرت انتخابات الجمعية الوطنية عام ٢٠٠٥ لتشكيل حكومة ديمقراطية «انتقالية» وسلطة تشريعية تشرف على صياغة الدستور.
- جرت انتخابات عام ٢٠٠٦ لإختيار مجلس نيابي للدورة الإعتيادية الأولى.
- جرت انتخابات عام ٢٠١٠ لإختيار مجلس نيابي للدورة الإعتيادية الثانية.
- جرت انتخابات عام ٢٠١٤ لإختيار مجلس نيابي للدورة الإعتيادية الثالثة.
- جرت انتخابات عام ٢٠٠٨ لإنتخاب مجالس المحافظات للدورة الأولى.

- جرت انتخابات عام ٢٠١٣ لإنتخاب مجالس المحافظات للدورة الثانية.
- وفوق كل هذا وذاك، جرى الإستفتاء على الدستور عام ٢٠٠٥.

في استعادة تحليل كل هذه الممارسات «الديمقراطية»، نستنتج أنها تفتقد إلى أبسط شروط الديمقراطية. فهي لا تستند إلى إحصاء سكاني دقيق، وحدثت كلها في ظروف أمنية لا تسمح للمواطن بالإختيار الحر الواعي والواضح؛ دون ان يتوفر في كل هذه الممارسات قانون للأحزاب.

لعل أخطر ما في تلك الممارسات جميعاً أنها جرت للإختيار بين كتل وطوائف لا تخفي طائفيتها وجهويتها. كما لم تطرح أغلب التكتلات المتنافسة برنامجاً سياسياً واضح المحتوى، متمتعاً بمصداقية الممارسة.

لهذه الأسباب وسواها، تم تزوير كل هذه الممارسات بصورة متصاعدة. فأدنى تزوير منظم للإنتخابات جرى بإشراف بعض أجهزة الدولة، بالتعاون والتواطؤ مع الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات، سيما في انتخابات عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦. وأسوأ انتخابات بلغ فيها التزوير بتواطؤ الجميع هي انتخابات ٢٠١٤. وبين المرحلتين كانت كل عملية انتخاب أسوأ مما قبلها. كما كانت كل سلطة منتخبة أسوأ سابقاتها.

وعلاوة على هذا وذاك، جرى الإستفتاء على الدستور بتزوير إرادة محافظات الموصل وديالى. وولدت الحكومة المؤقتة بعد انتخابات عام ٢٠٠٦ بعملية قيصرية استعملت فيها كل أساليب التدخل لتنحية رئيس مجلس الوزراء عن كرسيه. ولم تخف الولايات المتحدة تدخلها لهذا الغرض لتحقيق «الإنتقال السلمي للسلطة». وفي انتخابات ٢٠١٠ تم تجاوز كل شكليات الديمقراطية، لتتدخل الولايات المتحدة وإيران مجتمعتين لفرض من خسر الانتخابات وتوليته سدة الحكم. كانت بعض أشكال التدخل لا تصدق لدرجة فجاجتها وعنفها.

أما انتخابات عام ٢٠١٤ فكانت أغرب «انتخابات» شهدتها المنطقة.

فالحكومة المشرفة على الإنتخابات والهيئة «المستقلة» لم تدع أي عملية تزوير إلا ومارستها. أما نتيجة الانتخابات فقد شهدت تداولاً عنيفاً للسلطة فرضه إحتلال الدولة الإسلامية لأجزاء واسعة من الموصل والأنبار وصلاح الدين وديالى، كما هددت مدينة أربيل، وصارت داعش تطمح بتهديد إيران وتركيا على السواء. في هذه الظروف تدخلت إيران وأمريكا والسعودية (وآخرون) لتبديل الحاكم من حزب الدعوة، الذي يدعي نيل أكثر من ٧٠٠,٠٠٠ صوت، بحاكم آخر من الحزب نفسه حاصل على أقل من خمسة آلاف صوت.

من الدولة الريعية إلى اللادولة

لقد مر العراق منذ عام ١٩٥٨ بأربع مراحل، من وجهة النظر التحليلية للدولة الريعية:

الدولة الريعية: ١٩٥٨ ـ ١٩٩٠

الدولة الفاشلة: ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٣

الدولة المحتلة: ٢٠٠٣ ـ ٢٠١١

اللادولة: ٢٠١١ ـ الحاضر.

الدولة الريعية: ١٩٥٨ ـ ١٩٩٠

كان إنقلاب عام ١٩٥٨ وما تبعه من دكتاتورية عسكرية وصراع على السلطة، أحد مظاهر الدولة الريعية التي بذر نواتها ارتفاع عائدات العراق من النفط، بعد تعديل إتفاقيات النفط عام ١٩٥١. فغداة ارتفاع موارد الدولة من عوائد النفط، صار بإمكان الحاكم أن يتحكم بالشعب والقوى السياسية والإقتصاد، من خلال الريع الذي يأتي من الخارج إلى الحكومة. فتوسعت الحكومة بالتعيينات، خاصة لطبقة الضباط. ولولا الريع النفطي لما كان قانون الإصلاح الزراعي يتم بالطريقة التي جاء بها. فالكل يعلم أن المحاصيل الحقلية

(الحنطة، الأرزّ، الشعير، الذرة) تحتاج إلى مساحات واسعة تسمح بالمكننة وطرق الإنتاج الحديثة. فقانون الإصلاح الزراعي وُضع لإرضاء جهات سياسية شعبوية، وليس لحاجة إقتصادية[1]. كان بالإمكان صياغة إصلاح زراعي ينهي مظاهر الإقطاع دون تفتيت الملكية. فالدول الشيوعية نفسها، والإتحاد السوفياتي بالذات، جعل الجمعيات (سولخوز وسوفخوز) توحد الأرض بمساحات واسعة للحفاظ على مستوى الإنتاج. أما في العراق فأول إنجازات الدولة الريعية هو القضاء على الزراعة كنشاط إقتصادي يفيض عن الحاجة المحلية. فبعد أن كان العراق مصدراً للحنطة والشعير والأرزّ والصوف والجلود، أصبح مستورداً لكل المحاصيل، حتى الخيار والطماطم. فالذاكرة تحمل صور الطوابير أمام دكاكين الجمعيات الفلاحية التي تبيع الخضار والفواكه المستوردة.

وبمرور الزمن تفاقم إهمال القطاع الزراعي. والإنتعاش المؤقت أثناء فترة الحصار، سيما في إنتاج الخضار، كاد يتلاشى بعد الإحتلال. ولا يزال القطاع الزراعي في حالة تدهور مستمر مع تفتيت الملكية بسبب قوانين الميراث. حتى صارت الملكية الزراعية لا تكفي إلا لسكن الورثة.

ولولا الريع النفطي لاضطرت الحكومات إلى إعادة الملكيات إلى المساحات الإنتاجية القادرة على إنتاج الفائض المناسب للتصدير، للمشاركة في سد إحتياجات البلاد من الغذاء والعملة الصعبة.

وثاني إنجازات الدولة الريعية بعد إنقلاب ١٩٥٨، هو تأميم الصناعات، حتى الصغيرة منها عام ١٩٦٤، على أيدي من يسمون أنفسهم بالقوميين لاتباع الخط «الإشتراكي». أما مآل القطاع الصناعي في ظل الدولة الريعية فهو رأسمالية الدولة، إذ كانت جميع الوحدات الصناعية في القطاع العام خاسرة دون إستثناء، كما أنها لا تزال خاسرة رغم الترقيعات والتخصيصات والدعم.

---

(١) محمد حديد: «مذكراتي»، دار الساقي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦.

وقد أتيح لي في الفترة بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٠ المشاركة في دراسة كفاءة الإنتاج في مختلف شركات القطاع العام مع أناس أكفاء، مثل الدكتور سامي الأعرجي والأستاذ يعقوب شونية، وبمساعدة فريق من ديوان الرقابة المالية. لم أجد شركة واحدة من شركات القطاع العام لا تخسر بالحسابات الصحيحة للكلف والإندثار. فكلها عالة على الاقتصاد، ولم يكن بالإمكان إدامتها لولا الريع النفطي.

ظلت المظاهر السلبية للدولة الريعية تتفاقم بشكل مطرد في مجالات أخرى عدا الاقتصاد. فالدكتاتورية الفردية بلغت ذروتها بعد عام ١٩٧٩، بحيث سيطرت الأجهزة القمعية للدولة على مناحي الحياة المختلفة لكل المواطنين حتى البعثيين منهم، وأصبحت الدولة هي المصدر الأهم للتوظيف والعمل. وسرعان ما أنيطت بوزارة التخطيط مهمة «التعيين المركزي» للخريجين. ما لبث حلم التوسع العسكري يشغل الحاكم. إلى أن استنزف التصنيع العسكري موارد الدولة. وتتوج حلم العظمة لدى الدكتاتور بإقحام العراق في الحرب الطاحنة مع إيران، وما رافقها من دمار للبلدين، وزج جميع المواطنين في الجيش الشعبي والمجهود الحربي، ومن ثم إحتلال الكويت بعد إنتهاء الحرب مع إيران.

ويلاحظ تزامن التسلط الدكتاتوري مع طفرات الدخل النفطي عام ١٩٧٤، إذ زادت نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي من ٣٥٪ إلى ٥٧٪، وفي عام ١٩٧٩/ ١٩٨٠ ارتفعت الحصة من ٥١٪ إلى أكثر من ٦٠٪.

الدولة الفاشلة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٣

باجتياح الكويت وتدمير البنى التحتية بالقصف الجوي والبري الذي مارسه التحالف الدولي، دخل العراق مرحلة الدولة الفاشلة (Failed State). تتميز هذه المرحلة بفقدان الدولة لاحتكار العنف (السلاح) وظهور قوى وفصائل مسلحة خارج سيطرة الدولة. يتمثل ذلك بالإنتفاضة الشعبانية، وتصاعد قدرات الثورة

في كوردستان على تحدي ما تبقى من الجيش العراقي، ما أدى في النهاية إلى إنسحاب قوات صدام حسين من كوردستان. وكان تحديد خطوط حظر الطيران العراقي في الشمال والجنوب البداية الأولى في فرض نوع من التقسيم لجسم الدولة العراقية.

لا تتمثل الدولة الفاشلة بالإنهيار الاقتصادي والوصاية الفعلية لمجلس الأمن على برنامج «النفط مقابل الدواء والغذاء»، فحسب. فكوريا الشمالية لا تزال بالتعريف القانوني والعرف السياسي دولة قائمة. الدولة الفاشلة هي الدولة التي تفقد السيطرة على أجزاء من حيزها الجغرافي، تحتوي ضمن حدودها على فصائل مسلحة قادرة على الصمود أمام قوات الدولة المسلحة، أو التفوق عليها.

في مرحلة الدولة الفاشلة تفاقمت جميع أمراض الدولة الريعية. ففي المؤسسة الأهم للدولة وهي الجيش، بدأ الحاكم يخاف من الجيش النظامي. فلجأ إلى خلق جيش خاص داخل الجيش ـ أي الحرس الجمهوري الذي سلمت قيادته الى حسين كامل ومن ثم إلى قُصي صدام حسين. تمايز تدريب ورواتب وتسليح الحرس الجمهوري، عن الجيش النظامي بقيادة سلطان هاشم وعبد الجبار شنشل.

وفي مرحلة الدولة الفاشلة استشرى الفساد المالي، حتى غدا جزءاً من اعتياش الموظفين العموميين، وحتى بين ضباط الجيش، بعد أن فقد الدينار قيمته وسط الضخ الجنوني لطبعات العملة محلياً وتفشّي تزويرها.

الدولة الفاشلة عزلت إدارة الحكم المحلي في كوردستان بمحافظات السليمانية وأربيل ودهوك، وسحبت الجيش منها، وكذلك نفوذ الحكومة وحزب البعث. وأوغلت الدولة الفاشلة في تسليط البعثيين على الناس، والتشكيك بوطنية فئات كاملة من أبناء الشعب، فشعر الشيعة خاصة بأنهم مستهدفون ومشكوك في وطنيتهم ومواطنتهم.

الدولة المحتلة ٢٠٠٣ ـ ٢٠١١

بعد سقوط الإتحاد السوفياتي، تجلّى إهتمام الولايات المتحدة الأبرز في علاقاتها الدولية، في تأمين منابع النفط، بعد أن تدهور الإنتاج المحلي للنفط الخام وزاد إستهلاكها للبترول. ومن الناحية البترولية يمكن تفسير إحتلال أفغانستان عام ٢٠٠١ وإحتلال العراق عام ٢٠٠٣ بأن المحرك الأهم لهاتين الغزوتين الأمريكيتين هو تأمين منابع النفط في محيط بحر قزوين والخليج العربي.

لقد نسفت دولة الاحتلال الدولة العراقية، عبر حل الجيش والأجهزة الأمنية، بالإضافة إلى تدمير ونهب وشلّ مؤسسات الدولة ومنشأتها الاقتصادية. ومع تدمير مكونات الدولة، قضى على البنى التحتية، مع الإبقاء على منشآت النفط بما يسمح بالتصدير حسب الحاجة. كذلك، قامت قوات الاحتلال بإعادة صيانة منشآت التصدير في الجنوب وكركوك، والخط الناقل للنفط عبر تركيا.

لا يمكن عتبار تجربة مجلس الحكم، والحكومة المؤقتة، والحكومة الإنتقالية، والحكومات المتعاقبة، إعادة حقيقية للدولة العراقية سواء من الناحية القانونية أو الفعلية. فكان جيش الاحتلال دائماً أقوى من القوات المسلحة التي أعيد تشكيلها على أسس طائفية وجهوية، ومما سمي بـ«الدمج» بقيادات تفتقر إلى المهنية والإختصاص. وطوال هذه الفترة كانت هناك فصائل مسلحة أقوى من الدولة. فكانت المليشيات الشيعية أقوى من الدولة، وأيضاً «المقاومة» السنية أقوى من الدولة، ومثلها البيشمركة دائماً أعتى تشكيل عسكري في البلاد بعد قوات الاحتلال.

قضى قرار مجلس الامن رقم (١٥٤٦) بإعادة «السيادة» الى العراقيين، لكنه كان غير موفق بكل المقاييس. فجيش الاحتلال الأمريكي كان اقوى على الأرض من أي تشكيل اخر. وكان الجيش العراقي الجديد رازحاً تحت اشراف الأمريكان. أما الرئيس الأمريكي، بمعاونة مستشاريه ووزير دفاعه رامسفيلد

ووزيرة خارجيته كونداليزا رايس وسفيره زلماي خليلزاد، فهم الحكام الحقيقيون، بحيث يتدخلون في كل شاردة وواردة.

أثناء تعييني وزيراً في الوزارة المؤقتة (٢٠١٤ ـ ٢٠١٥)، التي جاءت لتمثل «سيادة» العراق، اطلعت تفصيلياً على درجة تدخل المحتل الأمريكي بكل صغيرة وكبيرة. كنت قد رافقت الأخضر الابراهيمي في كثير من الاجتماعات التي سبقت تشكيل الوزارة نظراً إلى علاقتي السابقة به مذ كنا ندعم الثورة الجزائرية من خلال الحركات الطلابية العربية قبل الاستقلال. لقد رفضت الاشتراك بالوزارة المؤقتة لعلمي بعدم اقتدارها على تجاوز الإرادة الامريكية. وعلمت بترشيحي لوزارة النفط او التجارة في ساعة متأخرة من يوم ٢٧/٦/ ٢٠٠٤ وهو اليوم السابق لإعلان تشكيل الوزارة. وبعد جدال حاد مع الابراهيمي لم يكن امامي مخرج سوى القبول بمقترح تعييني وزير (دولة)، بهدف التنصل من القرارات و«انتقاد اياد علاوي» على حد تعبير الإبراهيمي في ذلك اللقاء.

ورغم المعاناة التي كانت الحكومة المؤقتة تواجهها، ورغم الجهد الهائل والحكمة والشجاعة التي كان الدكتور اياد علاوي رئيس الوزراء يتحلى بها، ورغم الكفاءة النادرة التي كان نائب رئيس الوزراء برهم صالح يتميز بها، ومنتهى الوطنية والكفاءة التي عمل بها أعضاء تلك الوزارة المتميزة، فان إرادة المحتل كانت هي الغالبة. وسرعان ما أدى هذا الحال إلى تكريس الخلافات بيني وبين قوات الاحتلال، ناهيك عن المعاناة النفسية التي مررت بها، إلى أن وجدت ضالتي في حادثة اعتقالي من قبل ضابط أمريكي صغير داخل المنطقة الخضراء، وأنا في طريقي إلى مكتبي بجوار مكتب رئيس الوزراء. فقدمت استقالتي من الوزارة للتخلص من التناقضات التي وجدت نفسي فيها.

نص الاستقالة

الأخ العزيز الدكتور أياد علاوي
رئيس الوزراء المحترم

الموضوع/ استقاله

تم اعتقالي ـ كما علمتم ـ من قبل جنود الاحتلال حوالي الساعة الثانية عشرة ظهراً هذا اليوم داخل ما يسمى بالمنطقه الخضراء وأنا في طريقي إلى مكتبي. تعلمون، ويعلم جميع الأخوه الوزراء، كم نعاني من إهانات على أيدي قوات الاحتلال. ويعاني الشعب العراقي أكثر منا بكثير. وكنا نصبر ونصابر من أجل تخفيف وطأة هذا الاحتلال، معللين أنفسنا بإمكانية عمل شئ ـ مهما كان بسيطاً ـ في هذه الظروف الصعبة.

غير أن اعتقال أحد الوزراء بهذا الشكل المهين، لا يمكن أن يعني إلا شيئاً واحداً، هو أن «السيادة» التي أشار إليها قرار مجلس الأمن (١٥٤٦) لا قيمة لها لدى قوات الاحتلال. ولاتوفر الحد الأدنى الذي يبرر بقائي في مجلس الوزراء. أرجو من سيادتكم قبول استقالتي اعتباراً من هذا اليوم. عسى أن يعينني الله عز وجل على الاستمرار بخدمة وطني بشكل آخر.

متمنياً لكم النجاح، وللعراق العزة والسؤدد.

عدنان عبد المنعم الجنابي
وزير الدولة
بغداد ١٢/ ١/ ٢٠٠٥

اللادولة ـ ٢٠١١ ـ الحاضر

دخل العراق مرحلة اللادولة مباشرة بعد خروج قوات الاحتلال نهاية عام ٢٠١١. فبعد أن كانت قوات الاحتلال تمثل القوة المسلحة الأقوى في البلاد، أصبح ما يسمى الجيش العراقي، أو ما تبقى منه، واحداً من عدة كيانات مسلحة لا تسيطر الحكومة الإتحادية عليها. فالقوات المسلحة لإقليم كردستان تعتبر الأقوى في البلاد من وجهة نظر البعض، وهي خارج سيطرة الحكومة المركزية. وفي المجابهات التي كادت تحدث أحياناً، كان الجيش هو المنسحب منها أمام البيشمركة، وليس العكس.

أما بالنسبة إلى المليشيات الشيعية، فهي متواجدة طوال فترة الاحتلال ولم تتم السيطرة عليها بالكامل، رغم المحاولات التي كان أبرزها «صولة الفرسان» من قبل ولاية المالكي الأولى، والتي كان لقوات الاحتلال الدور الحاسم في مساعدة القوات الحكومية على الصمود فيها. وقد حاول القادة السنة إيجاد شرعية خارج الحكومة المركزية ومتحدية لها. كما أن «المقاومة» والإرهاب لم تتوقف عن تحديها للقوات المسلحة لدى حكومة بغداد. ومنذ دخول داعش إلى الأنبار عام ٢٠١٣، واحتلال الموصل في حزيران ٢٠١٤، تشكلت «حكومة» ثالثة في العراق بالإضافة إلى حكومة بغداد وحكومة كوردستان تحت مسميات مختلفة مثل «الجمهورية الإسلامية لما بين النهرين» و«دولة العراق الإسلامية» و«الدولة الإسلامية للعراق وبلاد الشام» وأخيراً «الدولة الإسلامية» وخلافة أبو بكر البغدادي.

وتنطبق حالة اللادولة على عراق ما بعد «الدولة المحتلة»، تماماً كحال الصومال بعد سقوط دكتاتورية زياد بري، وليبيا بعد القذافي حيث توجد حكومتان في طرابلس وطبرق، ودويلات في بنغازي والزنتان ودخول داعش (الدولة الإسلامية) إلى سرت والساحل الشرقي. كذلك الأمر في اليمن الذي

تدور فيه حرب أهلية وتدّخل أجنبي، وكذلك على سوريا رغم إستمرار الأسد في دمشق.

في مهزلة (الانتخابات) عام ٢٠١٠، تعاونت أمريكا وإيران على فرض حكومة لم ينتخبها العراقيون. عامت تلك الحكومة على بحر من الريع النفطي بعد أن بلغت أسعار برميل النفط أكثر من ١٠٠ دولار للبرميل.

فضلاً عن مشاركة المحكمة الإتحادية بإلغاء الدولة وإلغاء الدستور بقرارين هما الأخطر في مسار القضاء على الدولة. الأول هو إلغاؤها لنتائج الانتخابات بضغوط مشتركة من إيران وأمريكا، والسماح لمن فشل في الانتخابات بتشكيل حكومة بتحالف يتم ترقيعه بعد الانتخابات. كما قامت المحكمة الإتحادية بتعطيل حق مجلس النواب في «إقتراح» القوانين، فحصرت هذا الحق بـ"مشاريع» القوانين التي يجب أن ترد من السلطة التنفيذية. وألحقت المحكمة الإتحادية هذين القرارين بقرار جعل الهيئات المستقلة التي يفترض بها مراقبة السلطة التنفيذية، تابعة للسلطة التنفيذية ذاتها.

وهكذا تحول العراق إلى أسوأ دولة فساداً في العالم؛ ومن حيث إنتهاك حقوق الإنسان هو الأعلى في العالم؛ وصنّفت بغداد أسوأ عاصمة في العالم[١].

اللادولة تتجاوز الدولة الفاشلة إلى كون الحكومة لا تسيطر إلا على أجزاء بسيطة من رقعتها الجغرافية. وتكرست حالة اللادولة بسقوط الموصل في ١٠/ ٦/ ٢٠١٤. وهذا لم يكن لم يكن ليحدث لولا تفاقم السلبيات التي تعود جذورها إلى الدولة الريعية. ووصل الحال باللادولة أن إقتحم المتظاهرون

---

(١) - Jiad,Ahmed Mousa, ''Anatomy of perceived failed States MENA Region: The Case of Iraq'', Iraq Business News;16/6/2015.

ـ تصنيفات الدول الفاشلة لمؤسسة .Fund for Peace

ـ الرقم القياسي للفساد Corruption Perception Index الذي تصدره مؤسسة Transparency International.

معقلها في «المنطقة الخضراء»، ففشلت حمايات اللادولة في تأمين مكتب رئيس الوزراء!

لذا يجب التفريق بين الدولة المحتلة واللادولة. فالدولة المحتلة حتى نهاية ٢٠١١ كانت تتمتع بالحماية النهائية لقوات الاحتلال، مدعومة من أقوى تشكيل مسلح على أرض العراق. وقد أثبتت قوات الاحتلال أنها الحاسمة والسائدة، لا قوات الدولة ذات «السيادة» إبان مجريات ما سمي بصولة الفرسان عام ٢٠٠٨. ولولا تدخل القوات الأمريكية بقيادة الجنرال لويد أوستن، لكان مجرى الأحداث في العراق سار باتجاه دراماتيكي آخر كما هو معروف الآن للجميع.

هكذا، فخروج جيش الإحتلال بعد نهاية عام ٢٠١١ جعل الحكومة الإتحادية بدون غطاء جيش الاحتلال. وبلغ ما عند الحكومة الإتحادية من قوات مسلحة قرابة مليون منتسب، لا تستطيع السيطرة أو التغلب دائماً على المسلحين الآخرين داخل حدود العراق. فالبيشمركة الكردية تعتبر أقدر من الجيش العراقي على الصمود والقتال، لعقيدتها العسكرية واستعدادها القتالي. وأصبحت بعض المليشيات تسيطر من الداخل على أجزاء مهمة من الشرطة. وأصبحت بعض قطعات الجيش بقيادات من إنتماء حزبي معين، أو طائفة معينة هي الغالبة. كذلك، خضعت بعض الفرق العسكرية لمسميات وانتماءات شيعية أو سنية أو كردية. فلم يعد الكثير من المواطنين يشعرون أن الجيش العراقي هو جيشهم الوطني.

في هذه الأثناء، أصبح الإرهاب المنضوي تحت إسم «القاعدة» يتخذ أسماء تتشبه بالدولة مثل «الدولة الإسلامية في وادي الرافدين» و«الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام». بادرت هذه الفصائل المسلحة بتحدّي الجيش والشرطة، فتتغلب عليهما أحياناً. وبعد تحدي الإحتجاجات ضد السلطة في كل مناطق العراق نهاية عام ٢٠١١، وبطش الأجهزة الأمنية بالمحتجين في

البصرة والموصل وغيرهما، ظهرت حركة إحتجاجية عارمة، وربما شاملة، في الأنبار وصلاح الدين والموصل والحويجة في محافظة كركوك وبعض مناطق محافظة ديالى. وتدريجياً، اكتسبت بعض هذه الإحتجاجات والإعتصامات صفة طائفية، جرّاء ردود الفعل الطائفية لرئيس مجلس الوزراء والأجهزة الأمنية التابعة له. تحدّت هذه الإعتصامات، في الأنبار بالذات، شرعية حكومة بغداد.

كما اشتدت في هذه الفترة الخلافات مع حكومة إقليم كوردستان، فبلغت العلاقات حد المقاطعة، والمجابهة أحياناً، كما حدث في جلولاء وكركوك.

في ظل الأجواء المشحونة، سعى بعض القادة لسحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء. فتدخلت إيران وأمريكا بقوة لإبقاءه. وكان لكل هذه العوامل والأحداث ما ينزع الشرعية عن حكومة بغداد. كما تدخلت المرجعيات الدينية الشيعية والسنية مطالبة بالتغيير.

وبعد دخول الدولة الإسلامية وفتوى «الجهاد الكفائي»، ظهرت قوات مسلحة جديدة متعددة القيادات والولاءات على الساحة بقوة، وفي كل المناطق، عدا إقليم كوردستان. تدين بعض هذه الفصائل بالولاء المعلن لدولة أجنبية. كما أن بعضها لا يدين بالولاء لأحد سوى قادته.

فاللادولة هي مرحلة أبعد من الدولة الفاشلة بالتعريف الذي سبق تبنيه في هذه الدراسة.

الفصل الثالث

الخلاص من الدولة الريعية

يطرح الإقتصاديون والسياسيون وعلماء الاجتماع العرب، في الدول الريعية، حلولاً مختلفة على مدى أكثر من نصف قرن، يصب معظمها في تنويع الاقتصاد وتقليص الإعتماد على النفط.

ومن خارج المنطقة العربية، ساهم الفنزويليون والمكسيكيون بأكبر عدد من الدراسات حول الحلول الممكنة مثل تيري لين كارل[١] ومجموعة من الباحثين في التوزيع المباشر لعوائد النفط[٢]. وكما يبدو من العنوان، فالمقترح هو تجربة ولاية آلاسكا الأمريكية في توزيع بعض إيرادات النفط مباشرة على المواطنين. إنما، هل هذا حل عملي بوجه الدولة التسلطية؟

أما الحلول العربية فإتجهت إلى الصناديق السيادية التي تستثمر بعض عائدات النفط خارج البلاد. وقد نجحت بعض هذه الصناديق في إيجاد موارد أخرى سوى النفط. ثمة دول أخرى مثل الأردن ولبنان وتونس والمغرب، «شبه ريعية»، حيث موارد الريعية لا تأتي من الداخل من الإنتاج أو الجباية، بل من

---

(١) مصدر سبق ذكره.

(٢) Redro Rodriguez (et al), *Direct Distribution of Oil Revenues in Venzuela: A viable Alternative?* London, Centre of Global Development, 2012.

الخارج وتعود إلى الحاكم دون الخروج من متلازمة الريع والدكتاتورية. بالتالي، لا تؤسس لنموذج تنموي معقول.

حتى الآن، الحلول الناجحة للخلاص تتمثل في التجربة النرويجية التي لم تدخل أصلاً في دوامة الدولة الريعية، لأن عائدات النفط تذهب إلى صندوق خاص وليس إلى موازنة الحكومة، وتخضع إلى رقابة ديموقراطية في دولة عريقة متعددة الأنشطة الاقتصادية.

الخلاص في أندونيسيا جاء بعد تحول البلد من مصدّر للنفط إلى مستورد للمنتجات النفطية. ومع هذا التحول، إتجه المجتمع إلى التعددية ونوع من الديمقراطية. أما في المكسيك فتأرجح النظام بين الدكتاتورية والتعددية الانتخابية بقدر تقلب صادرات النفط. علماً أن حصة النفط في الاقتصاد المكسيكي أقل بكثير منها في الدول الأخرى المصدرة للنفط[١].

في كندا تعود الموارد الطبيعية إلى الولاية لا إلى الحكومة المركزية، والنظام الديموقراطي الراسخ لا يزال صامداً أمام زيادات الإنتاج وتصدير النفط والغاز من عدد من الولايات.

ألعن أعراض الدولة الريعية هي ما أوصل العراق إلى حالة اللادولة، المستمرة بعناصرها الخطيرة كلها، مضافاً إليها حالتا الإفلاس والنزوح الجماعي لأكثر من نصف سكان المحافظات التي تشهد مجابهات مسلحة مع «الدولة الإسلامية». تتمثل هذه الأعراض بما يلي:

١ ـ إستمرار الفساد بل تفاقمه.

٢ ـ مواصلة إنتهاك حقوق الإنسان على كل المستويات في أجهزة أمن الدولة ومعتقلاتها.

---

(١) Fiscal policy on Natural Resource Entitlement: who Benefits from Mexican Oil? / Paul Segal, Oxford Institute for Energy Studies, 2012.

٣ ـ إنتشار المليشيات والعصابات المسلحة خارج سيطرة الحكومة.

٤ ـ تحرّك إقليم كوردستان باتجاه الإستقلال، بالإضافة إلى سيطرة البيشمركة على المناطق «المتنازع عليها».

٥ ـ الإنهيار والضعف المستمر للقوات المسلحة.

٦ ـ تعدد أجهزة الأمن والإستخبارات وتناقضها فيما بينها، ما يفقدها المصداقية.

٧ ـ زيادة التدخل الخارجي، خاصة الإيراني.

نتج عن هذه الوقائع الإنهيار والفشل في كل مكان، وتوافد «المجاهدين» من كل حدب وصوب للقتال مع الإرهاب في سوريا والعراق. تدخّل التحالف الدولي (أكثر من ٥٠ دولة) لشن حرب عالمية ثالثة من سماء العراق وعلى أرضه أحياناً.

كثيراً ما كانت الكوارث والحروب نقاط تحول في مصائر الشعوب. فالحرب العالمية الثانية واحتلال ألمانيا واليابان من قبل دول التحالف (أمريكا بالذات) كان المفصل في نهوض هذين البلدين إقتصادياً وسياسياً، بحيث أصبحا من أكثر بلدان العالم تقدماً وديموقراطية في النصف الثاني من القرن العشرين. وتحولت أندونيسيا بعد الحرب الأهلية ودكتاتورية سوكارنو وسوهارتو الى نموذج تنموي متفوق حالياً. خرجت فيتنام بعد الاحتلال والحروب إلى دولة موحدة ونموذج إقتصادي تحسد عليه. كذلك لبنان خرج من الحرب الأهلية بتوافق وطني سمح له حتى الآن بالإستمرار وسط فوضى الربيع العربي وانهيار سوريا.

هل يتاح للعراق فرصة الخروج من اللادولة وخطرالتقسيم، إلى إعادة بناء شكل من أشكال الدولة؟

الجواب على هذا السؤال يعتمد على العراقيين أولاً وأخيراً.

يعاني العراق الآن من حالة (اللادولة). ففيه تتوزع الدولة بين حكومة في بغداد، و«الدولة الإسلامية» في بعض المحافظات، ودولة كوردية في كوردستان والمناطق المتنازع عليها، ودويلات أخرى لا حصر لها. لا بد والحالة هذه أن يأخذ منهج الخلاص كل هذه العوامل بنظر الإعتبار عند طرح الحلول العملية، كي لا تكون طوباوية وغير قابلة للتطبيق. ولربما ليس هناك من حل لكل هذه المشاكل. فالتقسيم والتشرذم يدق الأبواب، والطائفية والجهوية المسلحة تحكم في كل مكان، وحتى داخل «المنطقة الخضراء» حصن حكومة بغداد، ثمة ضعف في سيطرة الحكومة الإتحادية!

إنما لا بد من بداية. ولا شك في ضرورة أن تأخذ هذه البداية الواقع بنظر الإعتبار. فهل المجهود الحربي يسبق أي حل، أم تتزامن الحلول وتتداخل بصورة براغماتية ومرنة، فيها التقديم والتأخير حسب مجريات الأمور، وعلى ضوء مستجدات الأحداث؟ الجواب هو أن نبدأ من نقطة ما، ثم نطرح قائمة من الحلول الضرورية، نعود لترتيبها ووضع أولوياتها فيما بعد.

اعتقاداً منا بأن مصدر مشاكل العراق الحالية هو طبيعة الدولة الريعية وتعقيداتها بعد الإحتلال، الذي أضاف إلغاء مؤسسات الدولة إلى السلبيات الناجمة عن الريع النفطي، فالبداية لا بد أن تكون على جبهتين:

١ ـ الحلول المتعلقة بالريع النفطي وتوزيع الثروة.

٢ ـ الحلول المتعلقة بإعادة بناء الدولة، وقواتها المسلحة.

أولاً: الحلول المتعلقة بالريع

وضع الدستور العراقي مشروعاً لا بأس به في إدارة الثروة وتوزيعها في المادة (١١١)، التي جعلت النفط والغاز ملكاً للشعب العراقي. والمادتان (١٠٦) و(١١٢) تنظمان توزيع الثروة وإدارة النفط والغاز. ولم يتم الإلتزام بهذه المواد ولم يتم تشريع القوانين المتعلقة بها:

١ ـ قانون هيئة تخصيص الواردات الإتحادية وصندوق الواردات الإتحادية.

٢ ـ قانون النفط والغاز.

يرى الكثيرون أن فشل بناء الدولة بعد صياغة الدستور هو التأخير في تشريع هذين المسارين. وقد تم خلال عام ٢٠٠٦ وبداية ٢٠٠٧ تحقيق تقدم هام في هذين الإتجاهين. فقد أُنجزت مسودة قانون النفط والغاز وقدمت إلى مجلس النواب في ١٥/ ٢/ ٢٠٠٧. وأنجزت مسودة مبادئ تخصيص الواردات الإتحادية في وثيقة توافقية في شهر آب من العام نفسه. لكن نوازع التسلط والدكتاتورية في الحكومة الإتحادية، وطرح مطالب جديدة من حكومة الإقليم، حال دون إنجاز هذه التشريعات.

في بداية الدورة النيابية الثانية، حاولنا دفع هذه التشريعات بعد مراجعتها مع جهات دولية وأطراف محلية، لكن الرغبة بالتفرد والتسلط في الحكومة الإتحادية كانت قد أخذت مديات بعيدة. وأستعملت حكومة الولاية الثانية، خاصة رئيس مجلس الوزراء السيد نوري المالكي، ونائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الطاقة الدكتور حسين الشهرستاني، كل الوسائل المتاحة لإحباط إنجاز هذه المهام الدستورية.

أستطيع الجزم بأن هذه التشريعات والمؤسسات النابعة عنها لو كانت قد أنجزت في العامين ٢٠١١ و٢٠١٢، لما دخل العراق في النفق المظلم الذي دخله عام ٢٠١٤. علماً أن إقليم كوردستان كان مستعداً للمساومة، نظراً إلى حاجته للأموال من بغداد ـ إذ لم يكن لديه صادرات نفطية بعد.

ثانياً: العلاجات الدستورية

تنص المادة (١٠٦) من الدستور على تشكيل هيئة تتمثل فيها الحكومة الإتحادية وجميع الأقاليم والمحافظات، فتشرف على إستلام جميع واردات

الدولة، وتوزيعها حسب النسب السكانية. وكان إتفاق آب ينص على إيداع هذه الموارد في صندوق، وتوزيعها بالشكل التالي:

١ ـ حصة الحكومة الإتحادية تحدد على أساس الإلتزامات السيادية وما يتطلبه من تخصيصات، وفق الصلاحيات الحصرية للحكومة الإتحادية بموجب المادة (١١٠) من الدستور. يرى البعض أن هذه التخصيصات يجب ألا تتجاوز ١٠٪ من مجموع الإيرادات.

٢ ـ حصة المشاريع الاستراتيجية العابرة للأقاليم والمحافظات، أو ذات النفع المشترك والعام، بنسبة تتراوح بين ٥٪ و١٠٪ من الواردات.

٣ ـ حصة صندوق الأجيال (الصندوق السيادي) لم تحدد في ذلك الوقت، على أن تحدد لاحقاً بقانون.

٤ ـ يوزع ما تبقى على الأقاليم والمحافظات بحسب السكان.

إن تجنب الآثار السلبية للدخل الريعي النفطي على المركز يتطلب منا التمييز بين هذه الحصة من عوائد النفط، والمداخيل الأخرى التي تأتي لوزارة المالية من الضرائب والرسوم وغيرها مما تنص عليه القوانين الإتحادية النافذة.

ولربما يكون من المناسب حصر حصة الحكومة الإتحادية من عوائد النفط الخام بنسبة ١٠٪، والسماح لمجلس النواب الإتحادي بتشريع قوانين ضريبية ومصادر دخل أخرى للموازنة الإتحادية، أسوة بحق الأقاليم والمحافظات بتشريع قوانين لفرض ضرائب ومصادر دخل أخرى من موارد محلية. ولو فعّلنا المادة (١١١) من الدستور لجعلنا حصة مهمة من عوائد النفط والغاز توزّع مباشرة وبالتساوي إلى كل مواطن على شكل دخل أساسي شامل (Universal Basic Income).

وبالمنحى نفسه، يمكن تحديد حصة المشاريع المشتركة (الاستراتيجية)

بما لا يتجاوز ١٠٪، حسب الحاجة الفعلية المتفق عليها في هيئة تخصيص الواردات الإتحادية أو مجلس الإعمار.

ومن المناسب وضع قانون لصندوق الأجيال (الصندوق السيادي) وتحويل نسبة ١٠٪ من عوائد النفط إلى هذا الصندوق، الذي يدار بإشراف هيئة تخصيص الواردات الإتحادية، أو يرتبط بمجلس النواب، على ألا يسمح باستعمال موجودات الصندوق لأغراض الموازنة، إلا في حالات الطوارئ وموافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب. ويشكل صندوق الأجيال رصيداً دواراً للأجيال القادمة حين يضمحل الدخل النفطي، أو عند الطوارئ. وهو مصدر تأمين دائم للمجتمع في ما يتعلق بثروة ناضبة ومتقلبة الأسعار والأسواق. كما أنه سيكون من عناصر الربط لمستقبل مشترك لعموم الشعب، فتغدو الثروة النفطية جامعة غير مفرقة. كما يمكن الإستفادة من هذا الصندوق لموازنة تقلبات عائدات النفط عند احتساب الدخل الأساسي للمواطنين.

إن تخصيص الواردات الإتحادية بالشكل المشار إليه بموجب المادة (١٠٦) من الدستور كان سيحل الخلافات المالية بين الإقليم والحكومة الإتحادية، وبينها وبين المحافظات. ولربما تجنبنا النزعات الإنفصالية والتقسيمية الناجمة عن شعور الأقاليم والمحافظات بالإقصاء والتهميش. لا شك أن بعض آثار الدولة الريعية ستنتقل في هذه الحالة إلى الإقليم والمحافظات. لكن النتائج السلبية والنزعة الدكتاتورية ستكون أضعف، وموزعة على سلطات تشريعية وتنفيذية لها آلياتها المحلية في الرقابة والتنفيذ. وتنحسر هذه النزعات التفردية بقدر ما يوزّع من عوائد النفط مباشرةً على المواطنين بالتساوي (U.B.I.).

ثالثاً: أنماط توزيع الثروة

هناك ميل في الدول الريعية إلى توسيع الفجوة بين الدخول العالية والدخول المتدنية. ورغم الإستثناءات، مثل عبد الكريم قاسم، الدكتاتور الذي مات وهو

لا يملك بيتاً في وطنه، يميل حكام الدول الريعية إلى حصر الثروة بيدهم، مثل صدام حسين ومعمر القذافي وشاه إيران وحكام دول الجزيرة والخليج وغيرهم.

لا تشمل الفجوة في الدخل فرق الدخل بين الحاكم والمحكومين، بل بين الحاكم وعائلته وحاشيته مضافاً إليها طبقة من المرتزقة والفاسدين وتجار السلاح، ممن يحصلون على نسب عالية من الثروة من جهة، وسائر الشعب من جهة أخرى. وغالباً ما تكون حصة أغنى ١٠٪ من المواطنين تستحوذ على ٩٠٪ من الثروة والدخل في البلاد. ورغم عدم وجود إحصائيات دقيقة عن الدخل الفردي في العراق، نعرف أن ٣٠٪ من الشعب العراقي يعيش تحت خط الفقر. أي أن حصتهم تعادل حوالي ٣٪ من الدخل الوطني (G.D.P). لربما زادت نسبة هؤلاء بعد دخول داعش إلى العراق. هذا بينما يملك البعض أكثر من مليار دولار لكل منهم. ودخل مئات الأشخاص يتجاوز المليون دولار سنوياً. وقد قدر بعض الخبراء أن حوالي ٢٥٪ من إيرادات العراق تذهب إلى الفاسدين والمفسدين[١].

كل هذا يجعل العراق من أكثر الدول الريعية ظلماً للفقراء؛ فالفوارق فيه من أعلى الفجوات بين الأغنياء والفقراء.

وعندما نبحث عن نمط إعادة توزيع الثروة البترولية في العراق، علينا مراعاة اعتبارات خاصة يصعب تجاوزها، منها:

ـ المحددات الدستورية.

ـ النظام الفدرالي.

ـ غياب أية موارد تذكر خارج الريع البترولي.

---

(١) مركز الدراسات والبحوث العراقية (مبدع) www.mobdii.org

بناءً على ذلك، لا يمكننا اعتماد نمط لتوزيع الثروة يزيل الريع من الحكومة الإتحادية وحكومات الإقليم والمحافظات، كالنمط النرويجي الذي يحيل جميع الدخل البترولي إلى الصندوق الخاص، ولا يسمح للحكومة أن تسحب في أي سنة أكثر من ٤٪ من دخل الدولة من البترول في تلك السنة[١].

من الناحية النظرية، يمكن تشخيص الأنماط التالية لتوزيع الثروة البترولية:

١ ـ تحويل جميع واردات البترول (النفط والغاز) إلى كل المواطنين بالتساوي، من خلال مبدأ الدخل الأساسي الشامل (U.B.I.).

٢ ـ توزيع نسبة متفاوتة من عوائد البترول على المواطنين مباشرة ويخصص المبلغ المتبقي للحكومة الإتحادية والأقاليم والمحافظات.

٣ ـ تخصيص نسبة من الدخل لصندوق سيادي للإستثمار، وتوزيع أرباح الصندوق على المواطنين بالتساوي[٢].

٤ ـ تخصيص جميع الإيرادات للحكومة الإتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات، كما يجري حالياً.

من الواضح أن النمط الرابع هو نمط فاشل، يتسبب بكل مساوئ الدولة الريعية من دكتاتورية وفساد وانعدام العدالة في التوزيع. أما النمط الثالث فهو نمط تأتي عوائده بالأمد الطويل ويتفاوت حسب صعود وهبوط عوائد الاستثمارات، كما حصل في ألاسكا إثر الأزمة المالية عندما هبط دخل الفرد السنوي من أكثر من أربعة آلاف دولار إلى حوالي ثمانمائة دولار. وفي السنوات الأولى يكون حجم صندوق الإستثمار صغيراً وعوائده محدودة.

---

(١) فاروق القاسم، النرويج: كسب نعمة النفط وتجنب نقمته، عدنان الجنابي، الدولة الريعية والدكتاتورية، ص(٤٩).

(٢) Karl Winderquist, Exporting The Alascan model: A Citizen's Income in Practia; New York, Palgrave, Macmillan, 2013.

يصعب في ظروف العراق واقتصاده المعتمد كلياً على عوائد النفط أن تخصص جميع العوائد مباشرة إلى المواطنين. فمدخولات الخزينة العامة من الموارد غير النفطية محدودة ولا يمكن الإعتماد عليها في المدى المنظور لتسيير أمور الحكومات المركزية والمحلية.

غير أن الدستور لا يمنع من فرض ضرائب إتحادية أو محلية على المواطنين وعلى دخلهم من عائدات النفط بالذات، بتشريعات مناسبة. ومن الممكن أن تفرض هذه التشريعات ضريبة بنسبة محددة بشكل دائم، أو أن تسمح التشريعات بوضع نسب تتغير في كل موازنة، ثم يعاد النظر فيها سنوياً حسب الحاجة، سواء بالنسبة للحكومة الإتحادية أوحكومات الأقاليم والمحافظات.

إن تحويل كافة ريع النفط إلى الحكومة الإتحادية يجعل مناقشة الموازنة السنوية عبارة عن صراع بين المصالح المحلية والخاصة والمزايدات الشعبوية، لإضافة أعباء متزايدة على الموازنة مما يتسبب في تضخيمها وزيادة العجز فيها. والصراع على تقسيم الريع لهذه الأسباب ظاهرة تتكرر في كل الدول الريعية، خاصة تلك الحافلة بمنابر للصراع، مثل مجلس النواب العراقي والمجلس التشريعي للإقليم ومجالس المحافظات.

ولو عكسنا المعادلة وجعلنا الدخل يوزع على المواطنين بالتساوي ومن ثم يصار إلى فرض ضريبة عليهم سينقلب الصراع الشعبوي إلى الحد من حجم الضريبة، ومحاسبة السلطات التنفيذية على الحد من التبذير والتقليص من الانفاق. وهذه حالة صحية وإنجاز كبير في التحول بالدولة الريعية إلى دولة جباية. إنه الخلاص الأعظم.

الدخل الأساسي الشامل (Universal Basic Income)

ليست فكرة توزيع دخل معين لكل المواطنين حديثة العهد. فقد دعا إليها توماس بيين Thomas Paine [١] منذ عام ١٧٩٦، وهو من الآباء المؤسسين للولايات المتحدة الأمريكية، إذ اقترح تمويل الدخل الشامل من ضرائب على الأرض وعلى المناجم. وهو بهذا يميل إلى تعريف ديفيد ريكاردو David Ricardo للريع، معتبراً أن الإنسان يرث الأرض، وله حق طبيعي على الحكومات أن توفر له حدّ أدنى من الدخل.

وبعد انتشار مفاهيم الإشتراكية والعدالة الاجتماعية والدولة الراعية (Welfar State) في الغرب في القرن العشرين، سيما بعد الحرب العالمية الثانية، زادت المطالب وكثرت الدراسات حول ضرورة دعم الفقراء والمحتاجين والعاطلين عن العمل، من خلال قيام الدولة بتوزيع دخل أساسي ثابت لكل المواطنين.

في أغلب بلدان العالم هناك ضمان إجتماعي يشمل حاجات مختلفة، وبدرجات متفاوتة، مثل الصحة والتعليم والإعاقة والبطالة، وبصياغات عديدة. كثرت وتعقدت تطبيقات الدولة الراعية وخاصة في الدول التي تسود في مجتمعاتها أفكار العدالة الاجتماعية، مثل الدول الإسكندنافية. وتهدف الدولة الراعية إلى تقليص فوارق الدخل بين الأغنياء والفقراء من جهة، وتوفير شبكة إنقاذ للفقراء والعجزة والعاطلين من جهة أخرى. كل هذه الأنظمة تحتاج إلى بيروقراطيات واسعة وتحريات معقدة عن مدى الحاجة لكل فئة، ودرجة الإستحقاق لنوع الدعم. وفي الفكر الرأسمالي السائد هناك تخوف دائم من اعتماد العاطلين على الدعم والميل إلى الكسل و«إبتزاز» المجتمع، أي الدافعين للضرائب. لذا فإن الدعم (الدخل) الممنوح لهذه الفئات من المجتمع تكون

---

(١) Paine,Thomas. *Agrarian Justice,* New York, Citadel Press. 1974.

عادة دون الحد المريح للعيش، بهدف دفع المتلقين لمثل هذا الدعم إلى العمل لكسب مستوى لائق من الدخل. لكن وجود الفقر المدقع لا يزال ظاهراً في أغنى الدول الرأسمالية، والفوارق بين الأغنياء والفقراء بتزايد[١]. وكثر النقد ضد أنظمة الرعاية الاجتماعية لتعقيداتها ولعدم عدالتها تجاه فئات مهمة من المجتمع، وفشلها في تحقيق القضاء على الفقر، إضافة لفشلها في تحقيق العدالة الاجتماعية.

من أوائل مروّجي توزيع دخل أساسي شامل لكل المواطنين، بدل أنظمة الرعاية الاجتماعية، كان الاقتصادي الفرنسي جاك دوبوان (Jacques Duboin) في كتابه الصادر عام ١٩٤٥، عن الاقتصاد التوزيعي[٢]. وقد دعا إلى منح دخل نقدي لكل مواطن دون قيد أو شرط؛ دون أن يلغي هذا الدخل النقدي الأساسي الشامل الدعم العيني، مثل الخدمات الصحية والتعليم.

ومنذ ذلك التاريخ كثرت الدعوات والكتابات عن أفضلية الدخل النقدي الشامل على بعض أنواع الرعاية الاجتماعية، باعتبار أن الدخل النقدي غير المقيد بسيط جداً في التطبيق، ويضمن إنهاء الفقر المدقع، وقد يساعد على ردم الفوارق المتفاقمة في الدخل، خاصة في المجتمعات الصناعية المتقدمة.

جرت تجارب وتطبيقات محدودة لدراسة آثار الدخل الأساسي الشامل على سلوك المجتمعات. مثل التجربة التي طبقت في مدينة دوفين بولاية مانيتوبا الكندية عام ١٩٧٠.

في عامي ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩ طبق أسلوب دفع مبلغ نقدي شامل لسكان قرية أوميتارا في ناميبيا، البلد الأفريقي الفقير، وأثبتت التجربة أن النشاط الاقتصادي تحسن، إذ قام البعض بمبادرات ناجحة في الاستثمارات الصغيرة.

---

(١) Piketty, Thomas *Capital in the Twenty - First Century,* Cambridge, Mass. Harvard University Press, 2014.

(٢) Duboin, Jacques, *L'economie Distributive...,* Paris, OCIA, 1945.

لعل أهم التطبيقات المعروفة قيام ولاية ألاسكا بتأسيس «هيئة الصندوق الدائم لألاسكا» عام ١٩٨٠. وبموجب القانون المؤسس للصندوق فإن ٢٥٪ من عوائد النفط للولاية توضع في صندوق إستثماري. وبلغ رصيد الصندوق عام ٢٠١٥ أكثر من ٥٠ مليار دولار. يتم توزيع دخل نقدي لجميع المقيمين في ألاسكا كل سنة من أرباح الصندوق. بيد أن الدخل النقدي في حالة ألاسكا يتفاوت من سنة إلى أخرى حسب موارد الصندوق.

كذلك تنوي مدينة أوترخت الهولندية تطبيق تجربة دفع مبلغ نقدي لعدد معين من المواطنين قدره (١،١٠٠) دولار شهرياً على مدى سنتين، لدراسة سلوك متلقي الدخل غير المشروط.

في عام ٢٠١١ انجزت في الهند تجربة لدراسة أثر إعطاء دخل نقدي شامل بالتعاون مع اليونيسف في قرى من ولاية أندرابرادش، وفي مناطق أخرى متفرقة. وتعتبر التجربة ناجحة في إزالة الفقر المدقع وتنشيط الاقتصاد. غير أن تطبيق مثل هذا النظام على بلد بتعداد مليار وثلث من السكان غير ممكن عملياً، خاصة إذا كان الدخل النقدي يكفي لمعالجة الفقر المدقع.

أجرت سويسرا مؤخراً إستفتاء عاماً على تطبيق الدخل الأساسي الشامل، وصوّت حوالي ٧٠٪ من السويسريين ضد الفكرة. وكان أهم أسباب رفض الشعب السويسري للفكرة الخوف من تدفق المهاجرين للاستفادة من النظام، بالإضافة إلى رفض أغلب المواطنين تمويل المبالغ المطلوبة من الضرائب المفروضة عليهم. علماً أن الفقر المدقع يكاد يكون معدوماً في سويسرا، ومستوى الخدمات المدعومة يفي بالحاجة، والدولة ذات درجة عالية من الحوكمة وإنعدام الفساد.

مع تطور التكنولوجيا واستعمال الآلة والروبوتات للقيام بالأعمال الروتينية، هناك تخوف لدى قادة التكنولوجيا في أمريكا خاصة، وفي الدول المتقدمة عموماً، من إحلال الآلة محل العمال، وتحول البطالة الهيكلية إلى بطالة شاملة

ومزمنة، ما يضع فئات واسعة من المجتمع خارج شبكة العمل والمدخولات المرتبطة بالعمل. في حالة توسّع البطالة، وعجز أنظمة تعويضات البطالة عن إبعاد الفقر عن هذه الفئات، بالإضافة إلى اتساع الفروقات بين الأغنياء والفقراء، فإن الكثير من قادة التكنولوجيا والفكر الاقتصادي إنضموا إلى الدعوة لتطبيق نظام الدخل الأساسي الشامل. وتدرس أوساط واسعة من العالم فكرة إحلال الدخل الأساسي الشامل محل بعض أنواع الرعاية الاجتماعية. ويتدارس حزب العمال البريطاني، مثلاً، إدخال هذا المبدأ ضمن برنامج الحزب. وتنوي ولاية أونتاريو الكندية تطبيق مبدأ الدخل الأساسي الشامل للجميع. وعلى الرغم من أن إخضاع بعض تفاصيل النظام للنقاش، فالهدف هو توفير مبلغ كافٍ لسد إحتياجات الحد الآدنى، وإلغاء بعض أنواع الدعم والرعاية الحكومية.

تتفاوت برامج الدخل الأساسي الشامل في طريقة تصميمها وشموليتها. ثمة من يرى أن المبالغ المدفوعة يجب أن تكون كافية لسد الإحتياجات الأساسية، بحيث يستغني من يستلمها عن الحاجة للعمل لتوفير العيش الكريم. وهناك من يدعو إلى شمول البالغين فقط. وبعض الآليات ترى أن الدفعات يجب أن تكون شهرية ومتساوية. كما تتفاوت النظم في طريقة تمويلها، وإن كانت تحل محل خدمات حالية أو تمول بضرائب جديدة، بالإضافة إلى الخدمات والدعم المتوافر. وإذا كانت المجتمعات الغنية قادرة على تمويل مثل هذه البرامج، فإن المجتمعات الفقيرة يصعب عليها توفير المال اللازم لبرامج شاملة بالحدّ الأدنى الذي يعالج حالة الفقر المدقع.

في عام ١٩٨٣ عُقد في بروكسل أول لقاء لتكوين شبكة من الإقتصاديين والمفكرين للدعوة لمبدأ الدخل الأساسي الشامل. وفي عام ١٩٨٦ عقد المؤتمر التأسيسي لـ«شبكة الأرض للدخل الأساسي» (Basic Income Earth Network). وفي السنة نفسها أصدرت الشبكة أول مطبوعة دورية لها. ومنذ ذلك التاريخ توسعت الشبكة وأصدرت عشرات المؤلفات والمطبوعات، وهي

ذات نشاط واسع على الأنترنت[1]. وتنتسب إلى الشبكة جمعيات ومراكز في ٢٤ دولة وإقليم. وقد عقدت مؤتمرها الأخير في ٩ ـ ٧ ـ تموز ٢٠١٦ في سيبول، كوريا الجنوبية.

التجربة الإيرانية

كانت دولة إيران الإسلامية قبل عام ٢٠١٠ تقدم برامج دعم إجتماعي تكلف أكثر من ١٠٠ مليار دولار سنوياً، ويقدرها البعض بأكثر من ١٢٠ مليار دولار. وقد وجد الباحثون أن من أكثر هذه البرامج كلفة هو دعم وقود السيارات الذي يذهب أكثر من ٧٠٪ منه إلى الأغنياء، ولا يستفيد فيه عامة الشعب إلا بنسبة بسيطة. وينطبق ذلك على أشكال عديدة من الدعم مثل الكهرباء والتدفئة.

نبّه الكثير من الإقتصاديين والسياسيين الإيرانيين منذ عام ٢٠٠٨ إلى خطورة الإستمرار بمستويات الدعم الحكومي لبرامج مختلفة على الاقتصاد. كما نبهوا إلى أن الدعم لا يتوزع بصورة عادلة. وإتخذت حكومة أحمدي نجاد عام ٢٠٠٨ قراراً برفع الدعم بصورة تدريجية وتعويض الفقراء عن ارتفاع الأسعار. وبعد الكثير من الجدل، أصدرت الحكومة «قانون إصلاح الدعم» في شهر كانون الثاني عام ٢٠١٠. وطبق نظام الأسعار والتعويضات الجديد في ١٩ كانون الآول ٢٠١١، بعد عدة تأجيلات.

نصّ القانون على تخصيص مبلغ لكل فرد يعادل ٤٥ دولاراً شهرياً، وعلى أن تصرف المبالغ لربّ العائلة وليس للأفراد مباشرة. واستفاد من البرنامج ٩٦٪ من العوائل، وتعفف ٤٪ عن الحاجة إلى الدعم.

كان يفترض أن مصدر تمويل البرنامج هو العوائد التي تجنيها الحكومة من بيع المواد المدعومة بالسعر الجديد. غير أن المفاجأة تمثلت في عدم جني

---

(١) (B.I.E.N.) basicincome.org.

الحكومة من الموارد ما يغطي المبالغ المصروفة إلى العوائل. وبما أن الأسعار الجديدة زادت كثيراً مما تسبب بالتضخم الحاد الذي ضرب الاقتصاد وجعل مردود العائلة من الدعم يتآكل. كما تسبب الحصار الذي فرض على إيران في ذلك الوقت إلى الإنهيار الحاد في قيمة العملة، وضاعت القيمة الفعلية للإصلاحات للمواطن وللدولة.

إن التجربة الإيرانية لم تكن بدافع معالجة مشكلة الفقر، بل لتخليص الحكومة من برامج الدعم التي تجاوزت قدرة الاقتصاد. وهي من الناحية العلمية ليست برنامجاً للدخل الأساسي الشامل. كما أن مصدر تمويل البرنامج الإيراني من مبيعات المواد المدعومة هو الذي وضع البرنامج بكامله في خطر، عندما لم تجنِ الحكومة من المبيعات ما كانت تتوقعه.

غير أن التجربة الإيرانية تعطي دروساً مهمة في إمكانيات تطبيق الدخل الأساسي الشامل في الدول الريعية. فلو ارتبط الدخل بإيرادات تصدير النفط والغاز، لأتيح صيد عصفورين أو ثلاثة بحجر واحد:

أولاً، إذا تم تحويل نصف إيرادات النفط من الحكومة إلى المواطنين، فإن مجموع الكتلة النقدية الداخلة في الإقتصاد لا تزيد، بالتالي لا داعي للخوف من التضخم.

ثانياً، لا تحتاج الحكومة إلى البحث عن مصدر جديد لتمويل الموازنة لأنها ستستغني عن بعض نفقاتها والتبذير الذي يرافقها في دعم برامج مثل البطاقة التموينية.

ثالثاً، عند جعل موارد النفط والغاز بيد الشعب، نكون قد ألغينا قدرة الحاكم على إستعمال هذه الموارد لترسيخ الدكتاتورية، الملازمة للدولة الريعية.

هناك منافع كثيرة عدا ما ذكر أعلاه، مثل القضاء على الفقر المدقع وإلغاء بعض مصادر الفساد والترهل والبطالة المقّنعة.

حالة العراق

قبل تأسيس الدولة العراقية لطالما كُتب تاريخ العراق بالنفط، سلباً وإيجاباً. فاهتمام الإنكليز بالعراق كان لأسباب جيوسياسية تتعلق بالهند وطرق التواصل بين المتوسط والخليج عبر العراق. ولكن ربط الموصل بالعراق، ومن قبله إبقاء كركوك ضمن إهتمامات الإنكليز مبعثه إحتمالات وجود النفط في كركوك ومن ثم الموصل. ووثائق سايكس ـ بيكو وسان ريمو زاخرة بالإهتمام البريطاني بالنفط كوقود للأسطول البحري البريطاني.

كانت إتفاقية النفط مع شركة نفط العراق عام ١٩٣٢ وراء الوجود البريطاني قبل وبعد قبول العراق في عصبة الأمم. وتدرّج العراق في تأسيس الدولة، وموارده الداخلية تفوق موارده من النفط، حتى عام ١٩٥١ حين عدّلت إتفاقيات النفط لتصبح الموارد مناصفة مع الدول المنتجة، لتحقيق طفرة هائلة في الواردات، فأصبحت عائدات النفط تمثل الدخل الأكبر للحكومة. كان إجراء السياسيين العراقيين آنذاك تخصيص ٧٠٪ من واردات النفط إلى مجلس الإعمار الذي تأسس للإستفادة من واردات النفط في الإعمار والتنمية. وكانت تجربة مجلس الإعمار فترة مضيئة في تاريخ العراق الحديث. ولا يزال الخبراء من عراقيين وأجانب يشيدون بتلك التجربة الفريدة في التنمية المبنية على الدخل النفطي الريعي.

سرعان ما لحقت لعنة النفط بالعراق عام ١٩٥٨، وتناوبت عليه مصائب الدكتاتورية والتخريب الإقتصادي. كان أول الشؤم قانون الإصلاح الزراعي الذي حول الريف من منتج مصدّر إلى مستهلك ومهاجر إلى المدن. وأعقب ذلك القرارات الإشتراكية عام ١٩٦٤ التي قضت على الصناعة. وما انفكت لعنة الريع النفطي تلاحق العراق إلى اليوم.

الخلاص من الدولة الريعية، وما يلازمها من دكتاتورية وفساد وخراب إقتصادي، لا يتم إلا بقلب معادلة الريع والعقد الإجتماعي الذي بني عليها ـ أي

قلب المعادلة من أساسها. العقد الإجتماعي للدول المنتجة ودول الجباية هو أن الحاكم يحكم بتفويض من الشعب، وأساسه أن المحكوم يوافق على دفع الضرائب شريطة أن يقوم الحاكم بتوفير الأمن والخدمات. أما العقد الإجتماعي في الدولة الريعية فمفاده أن الحاكم يملك البلاد والعباد، ويتفضل على المحكوم بما يجود به من رعاية ورشوات مقابل سكوت المحكوم على ممارسات المالك الحاكم. وإن إحتج المحكوم فليس له سوى الحرمان والتهجير والسجن أو القتل!

إن قلب معادلة الريع لا يتطلب إلغاء موارد النفط والغاز، وإنما تحويلها إلى ثروة للشعب. فكما جاء في المادة (١١١) من دستور جمهورية العراق «النفط والغاز هما لكل الشعب العراقي»، أي أن الدخل الأساسي للفرد العراقي سنوياً يعادل مجموع إيرادات النفط والغاز مقسومة على كل سكان العراق.

ومن الناحية العملية، لا بدّ من تشريع قانون ينص على أن تقوم جهة معينة (وزارة المالية، أو هيئة تخصيص الواردات الإتحادية، أو أي جهة يحددها القانون) بتثبيت الدخل الأساسي الشامل لكل مواطن عراقي. وليس من الضروري أن يوزع هذا الدخل تلقائياً نهاية كل شهر أو كل سنة. فأسعار النفط متقلبة وإنتاجه متفاوت. لذا يفضل أن تقوم الجهة المشرفة على العملية بإحتساب معدل متحرك لعدة سنوات. ومن المفيد أن يوضع ١٠٪ من إيرادات النفط والغاز في صندوق إستثماري (صندوق المستقبل أو صندوق الأجيال). ويسمح قانون توزيع الدخل الأساسي بإستعمال بعض أرباح الصندوق لموازنة النقص في الدخل الأساسي عند إنخفاض الأسعار أو إنخفاض الإنتاج، وإعادة تلك الأموال عند زيادة العائدات.

أما حصة الموازنة العامة للحكومة الإتحادية وموازنات الأقاليم والمحافظات فتكون على شكل ضريبة تفرضها السلطات التشريعية، كل حسب إختصاصه، على الدخل الأساسي الشامل الذي يذهب لكل مواطن مقيم في العراق بحساب خاص. وتكون الحسابات المصرفية للمواطنين في البداية على

أساس البطاقة التموينية، لينتقل العمل لاحقاً إلى حسابات جميع الأشخاص البالغين؛ أما حسابات القاصرين فتكون مع حسابات الأوصياء الشرعيين.

ولو نظرنا إلى أنواع الخدمات التي تقدمها الحكومة الإتحادية وحكومات الإقليم والمحافظات، لوجدناها تنقسم إلى ثلاثة مجاميع:

أولاً، مجموعة لا يصلح إلغاؤها بعد تطبيق قانون توزيع الثروة الريعية، ومنها الأمن والصحة والتعلم.

ثانياً، مجموعة يمكن إلغاؤها، بل يجب إلغاؤها، بعد تطبيق قانون توزيع الثروة، ومنها الكهرباء ووقود المحركات والبطاقة التموينية والماء وأنواع الرعاية الاجتماعية.

ثالثاً، مجموعة يمكن التصرف بها بشكل متفاوت حسب متطلبات التنمية وتطور المجتمع، مثل المجاري والخدمات البلدية ومرافق النقل (الطرق والجسور والموانئ والمطارات والسكك). ويدخل ضمن هذه المجموعة دعم الخبز والغاز المنزلي والكيروسين المنزلي.

البلدان التي يسود فيها الريع النفطي لا تحتاج إلى الدخول في الحوارات النظرية والتطبيقية الدائرة حول الدخل الأساسي الشامل (U.B.I.) في مختلف أرجاء العالم. فهي تنطلق من حق أزلي وشرعي في الثروة المنجمية. ولا يحتاج الإنتقال إلى الدخل الأساسي الشامل إلى إحداث ثورة غير مسيطر عليها في التضخم، كما حدث في إيران بعد عام ٢٠١١.

إن الموازنة العامة تخسر حالياً حوالي ٣٠ مليون دولار يومياً من دعم المنتجات النفطية بأسعار اليوم، وهو ما يزيد على عشرة مليارات دولار سنوياً. وتصرف الدولة على قطاع الكهرباء من تشغيل وإستثمارات ووقود حوالي سبعة مليارات دولار سنوياً. كما تنفق على البطاقة التموينية، لو وزعت بالكامل، حوالي ستة مليارات دولار سنوياً. فضلاً عن مختلف أوجه الرعاية الاجتماعية

بمبالغ متفاوتة لا تقل عن خمسة مليارات دولار سنوياً. ومع هذا فإن أكثر من ثلث الشعب العراقي هم دون خط الفقر. فلو رفعنا عن كاهل الحكومة الإتحادية هذه الفقرات لتوفر للموازنة حوالي ٢٧ مليار دولار سنوياً. ولو وُزّع هذا المبلغ على المواطنين كدخل أساسي، وأعيد نصف الريع النفطي إلى الموازنة على شكل ضرائب، لكان الدخل الأساسي لكل فرد حوالى ٨٠٠ دولار سنوياً. فيكون دخل العائلة المكوّنة من ستة أفراد قرابة الخمسة آلاف دولار سنوياً. كما أن الدخل الشهري الأساسي لكل فرد سيتعدّى ٧٠ دولاراً، وهو فوق خط الفقر المدقع.

مثل هذه العملية تنهي العوز والفقر المدقع، كما تقضي على أخطر منابع الفساد والتشوه الإقتصادي والترهل البيروقراطي والبطالة المقنّعة في الدولة.

إصلاح قطاع الطاقة

أولاً: النفط والغاز

لا بد أن يبدأ الإصلاح بدراسة هيكل الإدارات في قطاعات النفط والغاز، لتحديد شكل الإدارة الأنسب لأهم قطاع في الاقتصاد العراقي. فالبترول (النفط والغاز) يكاد يكون الممول الوحيد لموازنة الدولة. وفي الحالة التي نحن فيها من انهيار الصناعة والزراعة، فاقتصاد البلاد كله يرتكز على النجاح في إدارة قطاع البترول.

من أول المبادئ في الإدارة هو تحديد الوظائف الأساسية، ومن ثم إيجاد الهياكل المناسبة لهذه الوظائف. وسبق أن توصل الخبراء ممن درسوا قطاع البترول، بعد انهيار الأسعار عام ٢٠٠٨، في الندوة التي نظمتها الحكومة في شباط ٢٠٠٩، إلى أن إدارة قطاع البترول كانت فاشلة، وأن وزارة النفط غير قادرة وحدها على توفير الإدارة المناسبة للخروج من حالة الفشل والتدهور التي كانت (ولا تزال) سائدة.

على ضوء ما تقدم يمكن تحديد مرجعيات الإصلاح الإداري بما يلي:

١ ـ الإلتزام بالدستور، بتفعيل المادة (١١١)، وجعل النفط والغاز ملكاً للشعب العراقي، وجعل إدارة البترول مشتركة بشكل حقيقي بين الحكومة الإتحادية والأقاليم والمحافظات، تطبيقاً للمادة (١١٢) من الدستور.

٢ ـ الفصل بين الجهة المسؤولة عن التنظيم والمراقبة ورسم السياسات العامة من ناحية (الوزارة)، والوحدات والكيانات التي تنفّذ الإنتاج والعمليات اللاحقة من ناحية أخرى (الشركات وحاملي التراخيص، بما في ذلك شركة النفط الوطنية).

٣ ـ خروج وزارة النفط من الحلقات الضيقة في التوزيع .

٤ ـ إناطة الإنتاج من الحقول (الحالية) إلى شركة نفط وطنية مستقلة على أسس حديثة تسمح لها بمنافسة الشركات العالمية العاملة في الإنتاج .

٥ ـ إعادة النظر في هيكلية إدارة التصفية والتوزيع، وجعلها تدار على أسس إقتصادية وتنافسية حديثة .

من الناحية العملية والإجرائية، وحتى تشريع قانون هيئة تخصيص الموارد المالية، وقانون النفط والغاز، وقانون شركة النفط الوطنية، وقانون جديد لوزارة النفط، وقانون خاص بالإستثمار في مجال الخدمات البترولية؛ بالإمكان إتخاذ الخطوات الإدارية التالية:

أولاً، تشكيل المجلس الإتحادي للنفط والغاز بأمر ديواني.

ثانياً، فك ارتباط شركة تسويق النفط (سومو) عن وزارة النفط وربطها بالمجلس الإتحادي للنفط والغاز، وحصر نشاطها بتسويق النفط الخام، وإناطة تجارة المشتقات النفطية بجهة أخرى.

ثالثاً، تسعير النفط الخام عند الإنتاج (عند البئر) بالسعر العالمي لكل المستهلكين المحليين مع خصم مناسب.

رابعاً، تسعير المنتجات النفطية بالسعر العالمي، مع توفير كوبونات مدعومة من الموازنة العامة (وزارة المالية) لقطاعات معينة (الجيش، النقل العام، سائقي سيارات الأجرة).

خامساً، تحويل محطات بيع البنزين والمنتجات البترولية المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص.

سادساً، إعادة تنظيم شركات المصافي والتوزيع كشركات مساهمة (خاصة أو عامة أو مختلطة) تعمل وفق مبادئ السوق وبالمنافسة مع القطاع الخاص.

سابعاً، تشكيل لجنة مختصة بإشراف المجلس الإتحادي للنفط والغاز، لإيجاد حلول مناسبة وفورية لإستثمار الغاز في مجال الكهرباء، وإعطاؤها الصلاحيات اللازمة للتعاقد والإشراف على التنفيذ والتنسيق مع قطاع الكهرباء، لحل إشكالات توفير وقود الكهرباء بأسرع وقت ممكن.

ملاحظات عامة حول إنتاج وتسويق النفط:

١ ـ العراق يمتلك أكبر إحتياطي للنفط الخام التقليدي في العالم.

٢ ـ كلف الإنتاج في العراق هي من بين الأدنى في العالم.

إنطلاقاً من الحقيقتين أعلاه، من مصلحة العراق أن تكون أسعار النفط الخام عالمياً معتدلة، للحد من دخول منافسين مثل النفط الأكثر كلفة (النفط الثقيل والنفط من الأعماق والنفط الصخري) ومن المصادر البديلة والمتجددة. كما من مصلحة العراق تشجيع الزيادة في الطلب على النفط، على خلفية إعتدال أسعاره.

بناء على هذه المسلمات، يحتاج العراق إلى سياسة مبنية على التسريع في زيادة الإنتاج للتعويض عن انخفاض الأسعار، وليس العكس. كما أن زيادة الإنتاج تتطلب إستراتيجية تسويقية مبنية على:

أ ـ تعدد مسارات التصدير، على أن يتوافر فيها فائض للمناورة، خاصة أن كلف الإستثمارات في المسارات المختلفة تعتبر منخفضة نسبياً.

ب ـ إتباع استراتيجية تسويقية تعتمد التداخل مع الأسواق، خاصة في آسيا، وبناء مصالح متبادلة مع الأسواق، كالإستثمارات المشتركة في التصفية والتوزيع في تلك الأسواق.

ثانياً: الكهرباء

تتداخل في مجال الكهرباء عدة أنشطة مختلفة متقاطعة أحياناً، ويدار القطاع بشكل غير متناسب مع الدستور، ولا مع الصلاحيات الممنوحة للأقاليم والمحافظات. ولا بد عند الحديث عن الإصلاح في قطاع الكهرباء أن يشمل ذلك الهيكلية الإدارية للقطاع.

ومن المفيد تحويل وزارة الكهرباء إلى هيئة عامة مشرفة ومخططة ومنظمة للكهرباء في عموم البلاد، دون أن تؤدي الهيئة نفسها أياً من النشاطات التنفيذية التالية:

١ ـ إنتاج الكهرباء.

٢ ـ نقل الكهرباء

٣ ـ التوزيع والجباية.

١ ـ إنتاج الكهرباء:

من الضروري دراسة تحويل جميع وحدات الإنتاج إلى شركات (خاصة أو مختلطة أو عامة) تعمل وفق مبادئ السوق والمنافسة. فسوف يشكّل في هذا الإنتقال مورداً هاماً للخزينة من خلال بيع بعض وحدات الإنتاج إلى القطاع الخاص، ويستفاد من هذه الموارد لتمويل الإستثمارات في نقل الطاقة. ويجب التخطيط الفوري لإنتاج ٢٠ الف ميغاواط بحلول عام ٢٠٢٠، والعمل على

تعميم الدورة المركبة (Combined Cycle)، واستعمال الغاز كنمط سائد للوقود في إنتاج الكهرباء.

٢ ـ نقل الكهرباء:

يفضل ان تبقى شبكات النقل بإدارة شركة عامة ممولة مركزياً، بإشراف الهيئة العامة للكهرباء.

٣ ـ التوزيع والجباية:

يُستحسن إناطة التوزيع والجباية إلى الإقليم والمحافظات، وتشجيع هذه الإدارات المحلية على تشكيل شركات (عامة أو مختلطة أو خاصة) للإشراف على التوزيع والجباية.

من حيث المبدأ لا بد لقطاع الكهرباء من البدء بتنظيم وضبط الجباية على التسعيرة الحالية، حتى توفير الكهرباء بشكل شبه كامل (أكثر من ٢٠ ساعة يومياً) للإنتقال إلى تسعيرة تغطي كلفة الإنتاج من وقود وتوليد ونقل وتوزيع وجباية، بالإضافة إلى تغطية كلف التشغيل والإدارة. وهكذا يكون قطاع الكهرباء مموّلاً ذاتياّ، مع استمرار دعم الوقود.

٤ ـ وقود الكهرباء:

يفضل توفير الغاز بكلفة الإنتاج إلى جميع محطات الكهرباء. كما يفضل أن تتحمل الموازنة (وزارة المالية) كلفة الوقود المستورد وكلفة شراء المنتجات النفطية من المنتجين المحليين. فالكهرباء لا يمكن تهريبها كما تهرب المنتجات النفطية المدعومة. كما أن دعم الكهرباء، إذا كانت التسعيرة مدروسة، يمكن أن يكون من أكثر أشكال الدعم عدالة. وللدعم فوائده بالنسبة الى لإقتصاد الوطني بإعطاء المنتجين المحليين (صناعة، زراعة، خدمات) ميزة التنافس الداخلي والخارجي. ويكون الدعم ناجماً عن توفير الوقود بكلفة الإنتاج.

علاج ظاهرة الفساد المالي والاداري

الدولة الريعية (التي لديها موارد مثل النفط) تستسهل التغاضي عن المال العام، وتشتري نفوذها على المواطن بأنواع من «الرشوة» ـ رواتب عالية، جهاز دولة متضخم، خدمات مجانية، ورشوات نقدية.

إن معالجة الفساد في الدولة التي تعيش على جباية الضرائب من المواطن، أسهل منها في الدولة الريعية. فالمواطن الذي يدفع الضريبة يهمه مراقبة ومحاسبة الدولة. أما مواطن الدولة الريعية، فيتسابق مع الآخرين لكسب حصته من المال العام. ومع ذلك، هناك خطوات يمكن اتباعها لتحسين الحوكمة وتقليص حدة الفساد.

وأول خطوات محاربة الفساد هي تشخيص الخلل، وذلك بتكليف مؤسسة إستشارية دولية متخصصة في مجال التدقيق والمحاسبة لمراجعة إيرادات وصرفيات الدولة العراقية منذ عام ٢٠٠٣ حتى الآن، بما في ذلك حسابات صندوق إعمار العراق (.D.F.I) وحسابات البنك المركزي العراقي وتخصيصات تحويلات الدولار (مزاد العملة).

وفي أثناء ذلك يمكن الإستفادة من التوسع في إعتماد الحكومة الإلكترونية، والتوسع في حوكمة إجراء المعاملات في مختلف مرافق الدولة وسدّ المصادر التي يتسرّب الفساد من خلالها.

يسهل في الدولة الريعية توزيع موارد النفط والغاز على المواطنين كما ورد في المادة (١١١) من الدستور، وتنفيذ مبدأ الدخل الأساسي الشامل (Universal Basic Income) لكل المواطنين، وإلغاء جميع أنواع الدعم الحكومي الذي يستشري الفساد في مرافقه، مثل البطاقة التموينية وأشكال الرعاية الاجتماعية، ودعم الوقود والكهرباء.

ومع هذا الإنتقال، ينبغي تصفية آثار رأسمالية الدولة ووضع حدّ للهدر والفساد المتسرب من خلال الشركات المملوكة للدولة (.S.O.E).

ويجب ملاحظة ان بعض الدعم في أغلب الأحيان غير عادل (مثل دعم البنزين)، وهو لا يصل الى المواطن أصلاً. فما داعي الإبقاء عليه بيد موظفين يسرقونه، وإرهاب يتمول به، ودول جوار تنعم من خلال التهريب بايراداته؟

على الدولة ان تخرج تدريجياً من النشاط التجاري ـ الاقتصادي، وخاصة الحلقات التي فيها تصرّف بالمال، مثل المنتجات النفطية (عدا الغاز والنفط الأبيض)، والنشاطات المتعلقة بشركات القطاع العام. ويمكن إبقاء الدعم على الكهرباء (المشغلة بالغاز الطبيعي المجهز بكلفة الإنتاج) والدواء والتعليم بكل مراحله.

القاعدة العامة هنا هي: إما أن يكون دعم الدولة كاملاً (بالمجان)، أو يحال النشاط الى القطاع الخاص. أي إخراج الدولة من التداول بالمال في هذه الحالات.

ينبغي إبعاد الموظفين العموميين من التصرف التقديري بالمقاولات، والتجهيزات وتحويلها من دون استثناء الى المناقصات والمزايدات التنافسية العلنية بشفافية، من خلال الإنترنت والحكومة الإلكترونية.

وما يساعد في حوكمة أجهزة الدولة تحويلها الى وحدات محاسبية مستقلة، تكون كل منها مسؤولة عن تسديد التزاماتها بشكل مستقل. فالمصافي تشتري النفط الخام بسعر التصدير، وتبيع المنتجات الى شركات التوزيع بالسعر التجاري، وشركات وادارات المحطات تبيع بالسعر التجاري أو على البطاقة القابلة للصرف من جهات مخولة من وزارة المالية (التي تكون المسؤول النهائي عن مبالغ الدعم). وكذلك الحال بالنسبة للكهرباء؛ فشركات التوليد تبيع الى

التوزيع، والتوزيع يبيع الى شركات الجباية المحلية. وكل وحدة محاسبية تعرف ربحها وخسارتها وحجم السرقات منها، لتحديد المسؤولية وتسهيل الرقابة. فإن حصر المسؤولية المحاسبيه والمالية يحدد جهة السرقة أو الهدر. كما ان الدولة ستتعرف بدقة على حجم الدعم الذي تقدمه بأسعاره الحقيقية.

لمراقبة كل هذا، يُفترض دعم جهاز ديوان الرقابة المالية وتنشيط دوره في الأقاليم والمحافظات، وإلغاء هيئة النزاهة والمفتشين العامين بأشكالها المترهلة، والتي صارت تمارس الإبتزاز والفساد والعرقلة، وتحويلها إلى دائرة صغيرة بمفتش عام (Ombudsman) تابع لمجلس النواب[١].

إعادة بناء الدولة وإصلاح القوات المسلحة

يعاني العراق من حالة «اللادولة»، المتمثلة في الأعراض الخطيرة التالية:

١ ـ وجود عدة «دول» داخل حدود الدولة العراقية، وهي: الحكومة الإتحادية وحكومة إقليم كوردستان، بالإضافة إلى «دويلات» ثانوية متعددة لكل منها مناطق نفوذ ومسلحون.

٢ ـ التقسيم الطائفي والإثني والعرقي والجهوي الحاد بين مختلف أجزاء المجتمع، وعلى رأسها التقسيم الثلاثي الشيعي/ السني/ الكردي، وداخل كل منها تقسيمات دينية وطائفية وعرقية أخرى موزعة جغرافياً ومتداخلة إجتماعياً.

٣ ـ إنهيار وتشتت وتعدد مرجعيات القوات المسلحة التابعة للحكومة الإتحادية، بحيث تعجز عن السيطرة على الكيانات المسلحة الموجودة

---

(١) للمقارنة يمكن الإطلاع على المواقع التالية:

- www.wikipedia./ombudsman

- www.ombudsman.europa.eu (The European Ombudsman)

ديوان المظالم في المملكة الأردنية الهاشمية.

في البلاد، وأهمها البيشمركة الكردية ومليشيات ومسلحّو الشيعة والسنة، بالإضافة إلى ظهور مسلحين جدد، مثل مسلحي حزب العمال الكردستاني ومسلحي الأيزيديين ومسلحي مسيحيي سهل نينوى.

والحلول لهذه الحالة وإعادة بناء الدولة يجب أن تتداخل وتتزامن مع جهود مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، مما يعقد الأمر ويجعل البداية مؤلمة ومحكومة بأن تكون متعثرة وغير مضمونة النتائج. لكن لا بد من نقطة بداية تكون الأساس للإنطلاق بشكل مرن وتجريبي، للوصول إلى الهدف بمسارات وبدائل متعددة قابلة للإستدامة والتكيف حسب المستجدات على أرض الواقع.

المصالحة الوطنية أولاً

ينبغي الإقدام بجرأة على مصالحة وطنية حقيقية، كأساس ومنطلق لإعادة بناء الدولة من خلال مصالحة سياسية ومجتمعية. لا بد أن تكون البداية هي العفو عما سلف، للخلاص من الحساسيات والأحقاد بين قادة العملية السياسية خاصة. إذ أن المجتمع العراقي بصورة عامة لا يزال متصالحاً فيما بينه، وإن كانت الصراعات الطائفية للطبقة السياسية تدفع بعض فئات المجتمع إلى صراعاتها. وما المحاصصة الطائفية سوى مظهر من مظاهر التنافس بين قيادات العملية السياسية، وليست إنعكاساً لخلافات أو صراعات مجتمعية. فالمجتمع ككل غير معني مثلاً بتقسيم الوزارات أو المناصب العليا. إنما الطبقة السياسية المتنفذة ترى في هذه المحاصصة فرصتها الوحيدة للحصول على المناصب والنفوذ، ومن ثم المال.

ولكسر هذه الدائرة المفرغة، ولضرورة العمل في الأطر المتوفرة حالياً، فلا نغرق في الأحلام الطوباوية، بالإمكان العودة إلى برنامج تشكيل الحكومة. وهو ميثاق إجتماعي واقعي. لكن الخطر والخطأ هو ما دخل فيه هذا الميثاق الاجتماعي من تأخير وتسويف من بعض الجهات، وتراجع وتحريف من جهات

أخرى. فلا بد والحالة هذه من إعادة تنشيط وتطوير هذا الميثاق الإجتماعي بتوافق جديد، يأخذ بنظر الإعتبار مطالبات الحراك الشعبي بالإصلاح والقضاء على الفساد والمحاصصة الطائفية والسياسية.

ومن الظواهر الخطيرة في تنفيذ البرنامج الحكومي هو التأخير والتسويف لكل فقراته المهمة، مع الادعاء بإصلاح وترشيق فارغين من أي محتوى جدّي، ودون تقدّم جاد أو إلتزام بالمواقيت المتفق عليها. حتى الإجراءات التنفيذية، مثل تنفيذ قانون مجلس الخدمة الاتحادي وإطلاق سراح المعتقلين الذين لم تثبت إدانتهم، أو إعادة محاكمة من أدينوا بالتعذيب ولوحقوا بالمخبر السري، وإيقاف المداهمات والإعتقالات على شبهات طائفية أحياناً، ودوافع إنتقامية أحياناً أخرى، هذه الإجراءات التي لا تحتاج إلى تشريع، لم يتم التعامل معها بجدية وحزم. وأضيف مؤخراً إلى الشرخ الطائفي موضوع عودة المهجرين والنازحين وتعويضهم وإعادة إعمار مدنهم المدمّرة.

ومن بين الأمور التي تحتاج إعادة صياغة وإعادة نظر، إشكالية إرتباط الحشد الشعبي والمتطوعين اللخرين ودمجهم بالقوات المسلحة.

المال اللازم

لا بد من توفير مصادر دخل لإدامة الحرب ضد الإرهاب، وتحمل أعباء إغاثة النازحين والمهجرين، والبدء بإصلاح بعض ما دمر من مناطقهم، مع الإستمرار بدفع الرواتب والمستحقات التقاعدية.

أهم مصدر إضافي للمال هو زيادة إنتاج النفط بأقصى سرعة ممكنة، كما أشرنا إليه سابقاً. ويرافق زيادة إنتاج النفط الشروع بخطة جريئة لإيقاف نزيف الدعم غير العادل في عدة قطاعات. وهو دعم يستنزف الخزينة ويشوه الاقتصاد ويشجع على الفساد المالي والإداري. من أبرز هذه الإجراءات السهلة الممكنة التطبيق فوراً هو بيع النفط الخام عند الإنتاج، للجميع دون إشتثناء سواء كان

للتصدير أو للمصافي أو لأي إستعمال آخر، مع إعطاء الإستهلاك الداخلي ميزة قد تكون بمقدار عشرة دولارات للبرميل. وسيعني ذلك بالطبع تحرير سعر بيع المنتجات النفطية، ويتزامن مع كل هذا تطبيق مبدأ الدخل الأساسي الشامل.

ومن جملة مجالات الدعم غير المسيطر عليها ما يخصص حالياً للبطاقة التموينية. من المناسب تحويل البطاقة التموينية إلى دفعات نقدية، ضمن تشريع قانون الدخل الأساسي الشامل.

كذلك لا بد من الإنتقال السريع بالكهرباء إلى إخراجها تماماً من موازنة الدولة، عدا دعم الوقود لوحدات الإنتاج. وهذه الأخيرة ينبغي أن تنتقل سريعاً إلى الإعتماد على الغاز ضمن خطة متسارعة. ويصار إلى بيع محطات الإنتاج إلى القطاع الخاص ضمن ضوابط واضحة، واستعمال أموالها لتمويل الإستثمارات الضرورية في شبكات نقل الطاقة. بالتالي، الإتجاه بالكهرباء إلى التمويل الذاتي بالتنسيق مع الإقليم والمحافظات.

ينبغي إستغلال الظرف للمضي قدماً بالخلاص من إرث رأسمالية الدولة وفساد القطاع العام، بتحويل شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص، وتحويل إستنزافها للمال العام وفسادها إلى مورد الخزينة.

إن الكوارث والحروب، بقدر ما هي مؤلمة ومأساوية، فهي أيضاً مناسبات للمواقف الشجاعة والجريئة. إن الشعب سيقف مع القائد الشجاع الذي يصارحه بشفافية.

عودة النازحين

لا يمكن الإستمرار بإعتبار النازحين والمهجرين حالة مستديمة لا علاج لها سوى ضخ الأموال وإستجداء المجتمع الدولي لإغاثتهم. إنما ينبغي الإنتقال بجرأة وثقة من الدفاع إلى الهجوم. والهجوم هو إعتبار النازحين والمهجرين

جزءاً من الجهد المجتمعي لمكافحة الإرهاب، بدل النظر إليهم كـ«حواضن» للإرهاب يجب إبعادهم والتشكيك بوطنيتهم. علينا الإنتقال الشجاع والفوري من عقلية الإتهام والتشكيك إلى عقلية الإحتضان والدعم..

إن تأخير عودة النازحين وتعويضهم وإعمار مناطقهم جرح نازف ومادة للحرب النفسية المضادة. فالإعلام المعادي يسعى لإفهام المواطنين أن هدف الحرب، التي تشن ضد الإرهاب، هي للتطهير العرقي للسنة والأقليات بأهداف طائفية وإرادة أجنبية. علينا قلب المعادلة فوراً وبكل جرأة، وطمأنة النازحين والمهجرين بأن الحرب هي بهم ومعهم وبالنيابة عنهم. ولا يكون ذلك إلا بالمصالحة الوطنية الحقيقية

اللامركزية والدستور

هناك مخاوف من نوايا الإقليم بالإستقلال. وهناك تهديد للمحافظات بتشكيل أقاليم. إن إصرار الحكومة الإتحادية على تجاوز صلاحياتها الدستورية بموجب المادة (١١٠) من الدستور كان السبب وراء استياء المحافظات من الإقصاء والتهميش. كما كان هذا التمدد من جانب الحكومة الإتحادية وتأخرها في دعم تشريع قانون هيئة تخصيص الواردات الإتحادية، وقانون النفط والغاز، ما فاقم المجابهة المؤلمة بين بغداد وأربيل.

علينا الاعتراف، كما ورد في الدستور، أن زمن المركزية الشمولية قد ولّى عام ٢٠٠٥ بتشريع وإقرار الدستور. وهذا يتطلب تركيبة وزارية لا تتجاوز عشرة وزارات سيادية وتخطيطية، وإحالة البقية للإقليم (الذي فرض إرادته على أرض الواقع) والمحافظات المتململة بإتجاه الصدام مع المركز.

كما علينا إستغلال ظرف الحرب والأزمة المالية لإلزام المحافظات بتحمل مسؤولياتها، بما فيها مسؤوليات الأمن الداخلي والسيطرة على الأحداث، وإدارة شؤونها بما يريده أبناء هذه المحافظات؛ ناهيك عن التفرغ في المركز لشؤون

الدفاع والخارجية والمهام التخطيطية التي تسمح بها المادة (١١٠) من الدستور.

دار الكلام عن «الترشيق» وحكومة «التكنوقراط» منذ عام وكأنه هبة من الحكومة الإتحادية ومجلس النواب إلى الشعب. وهو ليس منة ولا فضلاً من طرف على طرف آخر بل هو إلزام دستوري، لا خلاص للعراق إلا بالإلتزام به، وإلا عرضنا البلاد إلى التشرذم والتقسيم.

ينبغي إعادة الهيبة للهيئات المستقلة المرتبطة بمجلس النواب، لأن الدستور أرادها رقيبة على السلطات التنفيذية. وما «إرتباطها» بمجلس النواب سوى بقصد ترصين إستقلاليتها. فلا يجوز إخضاع الرقيب للجهة التي يفترض به أن يراقبها. وليس من صلاحيات رئيس مجلس الوزراء التدخل في تعيين رئيس هيئة النزاهة أو أمانة بغداد، أو التدخل في شؤون البنك المركزي أوهيئة الاتصالات.

كما لا يُعذر مجلس النواب من تهاونه أمام تمدد الحكومة الإتحادية على المحافظات والهيئات المستقلة المرتبطة به. ولا تُعذر رئاسة الجمهورية، وهي جزء من السلطة التنفيذية بموجب المادة (٦٦) من الدستور، وحامية الدستور، من عدم تدخلها بشجاعة، لإعادة الدستور إلى نصابه أو المشاركة الفعالة في القرارات التنفيذية.

الوضع الخاص لإقليم كردستان

يتجه الإقليم تصاعدياً نحو الإستقلال. وهذا حق مشروع. لكن تكييف الوضع العراقي ليناسب الإقليم هو أمر غاية في الصعوبة. عند صياغة الدستور أصرّ ممثلو الإقليم، وساعدهم ممثلو الأحزاب الشيعية، على صياغة دستور كونفدرالي تشوبه الكثير من المآخذ.

ولو أردنا اليوم نصّ ميثاق إجتماعي جديد يأخذ بعين الإعتبار المطالب المتزايدة للإقليم، كان لزاماً علينا صياغة علاقة ثنائية بين الإقليم وسائر العراق.

إذ لا يحق لأحد في الإقليم أن يفرض على سائر العراقيين الإنقسام على أسس طائفية، وتقسيم العراق إلى ثلاثة كيانات شبه مستقلة، كردية وسنية وشيعية.

العراق بحاجة إلى ميثاق وطني يسمح للأكراد بدرجة التفرد التي يريدونها سواء بالإستقلال أو ما دونه. ولأبناء العراق الآخرين التوافق على ميثاق قد ينطلق من اللامركزية الإدارية كما في دستور ٢٠٠٥.

المعضلة المتبقية في «المناطق المتنازع عليها» وسياسة الأمر الواقع التي تفرضها قوات البيشمركة في هذه المناطق. يحتاج هذا الوضع إلى حوار سياسي على أعلى المستويات. ولربما نحتاج إلى خلق إقليم أو أكثر في كركوك. ولكن الحل يجب أن يكون بالحوار لا بالسلاح ـ لا سمح الله.

القوات المسلحة والأجهزة الأمنية

من المؤسف والمؤلم إعادة القول إن الجيش إنهار يوم ١٠/٦/٢٠١٤. وعقب ذلك الإنهيار حدثت وقائع تكرر فيها الفشل وضعف القيادة، وأحياناً ضعف الإرادة القتالية. لا نريد هنا أن نعيد ما هو معروف عن عناصر الفشل التي ضربت جذورها في أسلوب إعادة تشكيل الجيش، وإختيار قياداته وتدريبه، وآثار «الدمج» والرتب الخيالية في ترقيات البعض منهم.

إن إستعمال الجيش بشكل غير دستوري وزجه في الصراعات الداخلية والخلافات السياسية عرّضه إلى الفساد المالي والإداري على أوسع نطاق، وجعل من الجيش، الذي حدد الدستور مهمته في الدفاع عن الحدود، تشكيلات هزيلة تتواجد في الطرقات والأحياء السكنية وتشارك في الإبتزاز وأعمال التعذيب والإعتداء على الأعراض أحياناً. إن الجيوش تتدرب في المعسكرات، وتبقى على الحدود لتكون كيانات قادرة على الصمود والإستعداد للموت في سبيل الوطن. وما فضائح الفضائيين وفساد القادة سوى أمثلة لما آل إليه هذا الشكل من القوة المسلحة.

أما أجهزة المخابرات والإستخبارات والأمن، فقد حوّلت إلى أدوات مخترقة من قوى خارجية أحياناً، تعمل لخدمة الحاكم في ملاحقة ومعاقبة معارضيه. وتعددت هذه الأجهزة ومرجعياتها. ففي أحد الإجتماعات الأمنية مع قيادات الفرات الأوسط أحصيت سبعة أجهزة (أمنية) على الساحة يناقض بعضها البعض الآخر أحياناً. ويقول بعض المطلعين إن هناك ما يقارب ٢٠ جهازاً لجمع المعلومات الأمنية وتحليلها!

وفي خضم المعركة، وعلى خلفية سقوط الموصل وانهيار الجيش، دعت المرجعية إلى الجهاد. وتم تشكيل الحشد الشعبي دون قانون، وبقيادات متعددة خارج إطار الدولة.

لقد كان للحشد الشعبي بوحداته المقاتلة دور هام في مكافحة الإرهاب، لكن المليشيات غير المنضبطة لبست لباس «الجهاد الكفائي»، وقامت بأعمال لا علاقة لها بمحاربة الإرهاب. بل مارست دوراً سلبياً في بغداد والمحافظات الخالية من الإرهاب. لا بدّ من وقفة لإعادة دمج المقاتلين الحقيقيين من الحشد الشعبي بالقوات المسلحة.

الجيش

ينبغي وضع خطة واضحة وبعيدة المدى لإعادة تدريب وهيكلة الجيش على أسس مهنية، وسحب الجيش إلى خارج المدن ومناطق القتال، وتأهيله لحماية الحدود، وايلاء الأمن الداخلي للشرطة. كما ينبغي تشريع قانون الخدمة الإلزامية لوضع حدّ للمحاصصة والطائفية في الجيش.

الإستخبارات

ينبغي البدء بمركز واحد للمعلومات. وليكن جهاز المخابرات العامة مثلاً شروط إخراج غير المهنيين منه، وإعادة المحترفين المناسبين ممن أحيلوا على التقاعد بدون وجه حق، من الذين أنفق العراق أموالاً طائلة لتأهيلهم. هذا، مع

أهمية إضافة بعض الكفاءات الموجودة في أجهزة الإستخبارات والمعلومات الآخرى، ووضع هذا الجهاز بقيادة أمينة مقتدرة. عند هذه النقطة يجب إيقاف فوضى المعلومات الاستخباراتية والأمنية والمخابراتية.

المتطوعون

إن أفضل طريقة للتعامل مع المتطوعين من الحشد الشعبي هي تشكيل وحدات جديدة ضمن إطار الجيش وبإشراف وزارة الدفاع، لاستيعاب المقاتلين الجيدين والمناسبين بدنياً وعمرياً، وإعادة تدريبهم. كذلك إستقبال المتطوعين الآخرين، خاصة ممن ساهموا بمكافحة الإرهاب، بحيث يجري تدريب هذه الوحدات في معسكرات خاصة. تغدو هذه وحدات خفيفة فيها الكثير ممن خاضوا معارك في مراحل مختلفة، ويفترض أن تكون لديهم معنويات عالية ووعي سياسي. بالإمكان الإستفادة من هذه الوحدات الخفيفة لدعم الشرطة المحلية.

الخاتمـــة

ينبغي الإقرار بأننا حتى لو اتفقنا على تشخيص حالة العراق، وطبيعة الدولة الريعية وأعراضها ونتائجها، وهو أمر ليس من المسلمات، فالتوافق على العلاج هو الأصعب، إلا أن الهدف هو طرح مادة للحوار حول ما يصح وما لا يصح. فظرف العراق الحالي لربما يكون أخطر ما مرّ به هذا البلد في كل تاريخه القديم والحديث. ومن واجب أهل الرأي أن يقولوا ما بقناعتهم، لعلنا نتوصل مجتمعين إلى ما ينفع في إنقاذ العراق وخلاصه.

في حياة الشعوب، خاصة في ظروف الكوارث والنكبات، متغيرات لا يمكن لأحد أن يتنبأ بها أو يحكم مساراتها. لذا، فما تمت الدعوة إليه هنا للخلاص هو محاولة لتحريك الحوار الجدي حول سؤالين:

- ما العمل؟
- من أين نبدأ؟

خلاصة ما يمكن إعادة التشديد عليه وتكراره هو أننا نحتاج إلى معالجة أصل العلة ـ الدولة الريعية والتعامل بأموال النفط ـ وفي الوقت نفسه نتعامل مع أخطر المهمات الآنية ـ الحرب ضدّ الإرهاب.

من الناحية العملية، لا يمكننا أن نتحدث بالنظريات، لأننا لا نمتلك رفاهية التنظير والتخطيط على «المدى البعيد». فكما قال أحد أساتذتي الكبار: «في المدى البعيد سنكون كلنا أمواتاً»!

البداية العملية في الظرف الحالي هي التعامل بالأدوات المتاحة بواقعية. وخير بداية هي العودة إلى أحد المقترحات التي قدمت أثناء بحث البرامج المقترحة لتشكيل الحكومة الحالية، وهو مقترح تشكيل «هيئة حكماء" من القيادات السياسية تشرف على تنفيذ الميثاق الوطني أو أي مسار يتم التوافق عليه. ولا ندعو هنا إلى اجتماع أو مؤتمر يجمع الكل. لا مكان اليوم للمؤتمرات والكلام بالعموميات. المقصود هو هيئة بعدد محدود من الأشخاص (٧ ـ ١١) من القادة، بمن فيهم من هم داخل السلطة الإتحادية: رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب، مضافاً إليهم عدد من القادة البارزين من داخل وخارج العملية السياسية. ويجري الإعداد من خلال حكومة إنتقالية، بمساعدة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ودول الجوار، لإجراء انتخابات مبكرة لولادة محتملة للدولة المدنية.

لو أريد للعراق أن يتعافى ويتجاوز تحديات التقسيم، ينبغي تجديد الأمل عند الشعب بإمكانية الخلاص.

وقبل إطالة الكلام بالتفاصيل عن الخلاص، أرى لزاماً علي القول في الختام إن الآراء والمقترحات التي وردت هنا ليس من بينها ما هو وليد الساعة، رغم أن الحديث يدور حول بعض الأحداث الآنية. فأنا أتعامل مع مفهوم الدولة الريعية منذ أن كنت في جامعة لندن في بداية الستينات، مهتماً بقضايا الإستعمار والتحرر الوطني. كان التحرر الوطني عندي آنذاك هو خلاص العراق من احتكارات النفط والنفوذ الغربي (الإستعماري) الذي يقف وراءها. ومن هذا المنطلق، سعيت بعد التخرج لدخول مجال النفط من خلال شركة النفط الوطنية. وتسلحت بإستكمال الدراسات العليا في تكنولوجيا البترول. في أثناء

ذلك كنت من الداعمين لدعوة المرحوم الاقتصادي الكبير الدكتور محمد سليمان حسن إلى تأميم النفط بإعتباره الطريق الأكيد لتحرير العراق من براثن الإستعمار الجديد وإعادة الثروة للشعب. وكم كانت خيبتي عظيمة إذ اكتشفت أننا أخذنا الثروة من شركات النفط وسلّمناها إلى الحاكم، الذي سرعان ما سخر هذه الثروة ليغرق العراق بكل سلبيات الدولة الريعية.

بعد ثلاثين سنة، سنحت الفرصة من جديد للمشاركة في كتابة الدستور. وأعدت المحاولة لمعالجة قضية النفط بما يجنّب الدولة الوليدة مساوئ الدولة الريعية. ولم نتوفق في إبعاد الريع عن السلطة التنفيذية. لكن الدستور احتوى على الحد الأدنى من توزيع السلطة (المادة ١١٠) والثروة (المادة ١٠٦). ما حصل هو أن الحاكم إستبق تنفيذ الدستور وتجاهل تطبيقه، وإستمرأ التصرف بالريع النفطي، ليخضع كل من حوله باستعمال أموال الريع. كان أن أدى ذلك إلى ما وصفناه في كتيب «الدولة الريعية والدكتاتورية».

في أثناء ذلك لم أتردد في التعبير عن ضرورة تنفيذ الدستور فيما يخص توزيع السلطات أو توزيع الثروة. وقمت من خلال تأسيس مركز البحوث والدراسات العراقية مطلع عام ٢٠٠٧ بالعمل على دعوة أصحاب القرار للمنهج الذي اعتقدت أنه يجنب العراق شرور الدولة الريعية. وعندما رفعت الدكتاتورية رأسها، عملت بكل ما أوتيت من إمكانيات على تحجيم موجة الدكتاتورية الفردية، بما في ذلك الجهد لسحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء عام ٢٠١٢.

أقول هذا تأكيداً مني أن الآراء المطروحة هنا ليست وليدة هذا اليوم. وكل مقترح وارد في هذا السياق تم التفكير فيه ملياً، وبني على دراسات يمتد قسم منها على عقود من التجربة والبحث. وقسم منها نضج بتأنٍّ من خلال التداول في الرأي مع خيرة العقول والخبرات العراقية، خاصة بعد تجربة الحكومة المؤقتة وصياغة الدستور، ومن خلال «مركز البحوث والدراسات العراقية» وغيره.

فهرس

المقدمة ٥
الفصل الأول: الدولة الريعية ١١
الفصل الثاني: أعراض الدولة الريعية في العراق ٣٥
الفصل الثالث: الخلاص من الدولة الريعية ٦٥
الخاتمة ١٠٠